مجموع رسائل في علوم الحديث

١ ـ الدُّرَّة في أصول علم الحديث — أحمد الحنفي الحلبي المتوفى 906 هـ

٢ ـ رسالة في علم الحديث — جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (849 - 911 هـ)

٣ ـ مقدمة في أصول الحديث — محمد أديب الكزبري (1328 - 1381 هـ)

٤ ـ المختصر في مصطلح أهل الأثر — عبد الله بن محمد الشنقيطي الشافعي المصري (1335 - 1399 هـ)

٥ ـ رسالة في أصول الحديث — محمد بن عزير شمس، العلامة المفسر المقرئ

٦ ـ علم الحديث دراية ورواية — عبد الباري نجا الحبيب (1321 - 1389 هـ)

تقديم وتعليق

الشيخ أبي عاصم بسيد خيف بن أبي بكر المالكي الجزائري

دار الكتب العلمية
Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah
DKI

مجموع رسائل
في علوم الحديث

١ ـ الدُّرَّة في أُصول علم الحديث — لأحمد الحفيد الصروي المتوفى 906 هـ

٢ ـ رسالة في علم الحديث — لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (849 - 911 هـ)

٣ ـ مُقدّمة في أُصول الحديث — لمحمد أفندي البركوي (929 - 981 هـ)

٤ ـ المختصر في مصطلح أهل الأثر — لعبد الله بن محمد الشنشوري الشافعي المصري (935 - 999 هـ)

٥ ـ رسالة في أُصول الحديث — لمحمد بن محمد سرحان العجماوي الفيومي رحمه الله

٦ ـ علم الحديث دراية ورواية — لعبد الهادي نجا الأبياري (1821 - 1888 م)

تقديم وتعليق

الشيخ أبي عاصم بشير ضيف بن أبي بكر المالكي الجزائري

دار الكتب العلمية®
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
DKi
أسسها محمد علي بيضون سنة 1971 بيروت - لبنان
Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon
Établie par Mohamad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban

http://www.al-ilmiyah.com info@al-ilmiyah.com sales@al-ilmiyah baydoun@al-ilmiyah.com

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah

Est. by Mohamad Ali Baydoun

1971 Beirut - Lebanon

ISBN 2-7451-7405-3

9 782745 174055 90000

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

أما بعد:

فيقول العبد الضعيف بشير ضيف بن أبي بكر المالكي النائلي الحسني الإدريسي كان الله له وأحسن عمله، هذا مجموع " 6 رسائل في علوم الحديث " استحسنت خدمتها وشهرة رجالها، وعلقت عليها ببعض ما أعرفه من معلومات علمية حديثة في هذا الباب والله الموفق إلى الصواب.

وهذه الرسائل الست مصرية المنبت والدار معطرة الرداء والإزار وفقنا الله تعالى إلى الجمع بينها في عقد واحد، حيث أقدمها للقراء الكرام بعد أن قمت بالأعمال التالية:

1 - جمع هذه الرسائل من بطون الكتب العتيقة القديمة.

2 - بعض التعليقات على بعض الصفحات.

3 - إرشادات إلى بعض التنبيهات.

4 - ترجمة لكل صاحب رسالة .

وهـذه الرسـائل علـى صـغر حجمهـا ولطافـة قـدرها، تـضمنت فـوائد جلـية وإجابـات موصـلة، فلـذا كانـت هـذه الرسـائل جديـرة بالعناية والنشر.

وهي أعمال قمت بها خدمة لحديث سيدنا محمد ﷺ، والله أسأل أن يجعل هذا العمل صالحا ولوجهه خالصا إنه على كل شيء قدير وبالإجابة جدير.

والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

وكتبه أبي عاصم بشير ضيف بن أبي بكر الجزائري

في حاسي بحبح 05 - شعبان - 1429

الموافق لـ: 06 - أوت - 2008

الدُّرَّة في أُصُول عِلْم الحديث

لأحمد الحفيد الهروي

المتوفى 906 هـ

تقديم وتعليق

الشيخ أبي عاصم بشير ضيف بن أبي بكر المالكي الجزائري

أحمد بن يحيى الهروي [1]

هو أحمد بن يحيى بن محمد بن سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني الهروي. شيخ الإسلام من فقهاء الشافعية.

يكنى بسيف الدين، يعرف بحفيد السعد " التفتازاني" كان قاضي هراة مدة ثلاثين عاما، ولما دخلها الشاه إسماعيل بن حيدر الصفوي، كان الحفيد ممن جلسوا لاستقباله في دار الإمارة.

ولكن الوشاة اتهموه عند الشاه بالتعصب فأمر بقتله مع جماعة من علماء هراة، ولم يعرف له ذنب ونعت بالشهيد.

له كتب:

- الدر النضيد في مجموعة الحفيد...مطبوع.
- حاشية على شرح التلخيص... مطبوع.
- الفوائد والفرائد في الحديث: طوبقبو... مخطوط.
- شرح تهذيب المنطق... مخطوط (لجده التفتازاني في الأزهرية).

---

(1) الأعلام - الزركلي: 1 - 270.

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى اللهم وسلم على سيدنا محمد ﷺ وعلى آله وصحبه.

الحديث: كالخبر في الاصطلاح يتناول جميع أفراد السنة من القول والفعل والتقرير وقول الصحابي والحديث جمعه على خلاف القياس صرح به في الصحاح[1] والمقدمة للزمخشري [2].

لكنه قال في آخر تفسير سورة المؤمنون في الكشاف الأحاديث تكون اسم جمع. ومنه أحاديث النبي ﷺ ويكون جمعا للأحدوثة التي مثل الأضحوكة والأعجوبة وهي ما يتحدث به الناس تلهيا وتعجبا.

وقيل الحديث ما جاء عن النبي ﷺ والخبر: ما جاء عن غيره.

---

(1) هو الإمام اللغوي إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي.

توفي سنة 393 هـ.

وكتاب الصحاح مطبوع ومتداول.

(2) هو الإمام اللغوي أبو القاسم بن عمر بن محمد الخوارزمي الزمخشري المتوفى سنة 538 هـ وانظر عنه:

منهج الزمخشري في التفسير مصطفى الصاوي الجويني. الزمخشري لغويا ومفسرا مرتضى آية الله زاده الشيرازي.

الأعلى الأربعة على ما نقل ابن الحاجب [1] عن الحاكم [2] بل جاز جميع الصيغ في صورة الإجازة أيضا على ما يستفاد من تقرير الشيخ في شرح البخاري.

لكن الشيخ الجزري [3] جعل هذا التجويز ضعيفا إلا أنه لا يصح تعبيرا حدثنا أو أخبرنا بالإذن في الكتب المؤلفة. وذكر الشيخ بن حجر [4] يحتاج المتأخرون إلى مراعاة الاصطلاح المذكور أي الفرق بين:

حدثنا وأخبرنا لئلا يختلط المسموع بالمجاز فلا يحمل من

---

(1) هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس ابو عمر وجمال الدين بن الحاجب المالكي المتوفى سنة 646 هـ.

(2) هو الإمام الحافظ محمد بن عبد الله بن حمدوية بن نعيم أبو عبد الله بن البيع النيسابوري المتوفى سنة 405 هـ.

وانظر عنه:

- منهج الإمام النيسابوري في كتابه معرفة علوم الحديث عبد الله بن سليم بن سلامة.
- الحاكم النيسابوري - كمال محمد عويضة.
- الإمام الحاكم وما استدركه على الصحيحين. صلاح الدين السنكاوي.

(3) هو محمد الحزري الشافعي. المتوفى سنة 833 هـ.

(4) هو الإمام الحافظ شهاب الدين بن حجر العسقلاني المتوفى سنة 852 هـ.

وانظر عنه:

- ابن حجر العسقلاني أمير المؤمنين في الحديث عبد الستار الشيخ.
- منهج بن حجر في كتاب فتح الباري جمال أحمد منصور.
- الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني وجهوده في علم الجرح والتعديل: الحسين آيت سعيد.

كلامهم على محمل واحد بخلاف كلام المتقدمين.

المتواتر: ما يكون رجال إسناده من الابتداء إلى الانتهاء بعدد لا يمكن تواطؤهم على الكذب.

قال ابن الصلاح [1] مثاله يعز وجوده إلا أن يدعى ذلك في حديث:

" من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار ".

فذكر الشيخ ابن حجر ما ادعاه من العزة ممنوع فإن الكتب المتداولة شرقا وغربا المقطوع عندهم بصحة النسبة إلى مصنفيها إذا اجتمعت على إخراج حديث وتعددت طرقه بحيث يستحيل التواطؤ على الكذب يكون متواترا وأمثلته كثيرة منها:

حديث "من بنى لله مسجدا" و"المسح على الخفين"[2] و"رفع اليدين"[3] و"الشفاعة" و" الحوض " [4] و" رؤية الله

---

(1) هو الإمام الحافظ تقي الدين أبو عمرو عثمان صلاح الدين عبد الرحمن الشهر زوري. الشهير بابن الصلاح المتوفى سنة 643 هـ.

وانظر عنه:

تصحيح الحديث عند الإمام ابن الصلاح. للأستاذ الشيخ حمزة المليباري.

(2) قلت حديث المسح على الخفين رواه 70 صحابيا.

(3) قلت رواه 100 صحابي وللسيوطي رسالة باسم فضل الوعاء في أحاديث رفع اليدين في الدعاء.

وللشيخ مقبل الاهدلي رسالة في رفع اليدين في الدعاء وللشيخ جابر أبي بكر الجزائري رسالة باسم: من سنن الهدى رفع اليدين في الدعاء.

(4) قلت: هو من الأحاديث المتواترة رواه 50 صحابيا وهنالك من افرده بأحاديث في هذا الباب منها جزء الحوض، بقي ابن مخلد تحقيق محمد بوخبزة.

=

في الآخرة " و" الأئمة من قريش " [1].

وقد نوزع في حديث " من كذب علي " بأن شرط التواتر ليس موجودا في كل طريق، وأجيب بأن المراد رواية المجموع من حيث المجموع من الابتداء إلى الانتهاء.

قد يقع في أخبار الآحاد ما يفيد العلم النظري بالقرائن منها ما أخرجه الشيخان مما لم يبلغ حد التواتر.

إلا أن هذا يختص بما لم ينقده أحد من الحفاظ عليه وبما لم يقع التجاذب أي التعارض بين مدلوليهما حيث لا ترجيح لاستحالة أن يفيد المتناقضان العلم بصدقهما من غير ترجيح لأحدهما على الآخر كذا ذكره الشيخ ابن حجر في شرح النخبة.

أقول: فيه انضمام القرينة لا يفيد اليقين إذ ربما تتغير وأصل العلم المطلق لا يحتاج إلى ذلك الانضمام وأيضا يجوز أن يكون الانتقاد خطأ وإنما يتم فيما إذا سلم المتأخرون ذلك الانتقاد ولم يردوه وهاهنا إشكال قوي، وهو أنه يجوز صدور التناقضين ظاهرا

=

- الروض في حديث الحوض للإمام السيوطي.
- جزء طرق حديث الحوض محمد عبد الواحد ضياء الدين المقدسي.
- زهر الروض في مسألة الحوض عبد البر بن شحنة الحنفي الحلبي.
- تيسير الكريم العلي في وصف حوض النبي ﷺ وحيد عبد السلام بالي.

(1) قلت هو من الأحاديث المتواترة ولابن حجر جزء باسم:

- لذة العيش أن الأئمة من قريش، للشيخ باسم فيصل الجوابرة: رسالة باسم: طيب العيش جمع الطرق حديث الأئمة من قريش.

في زمانين ومن وجهين، فالتجاذب والتعارض لا يمنع من إفادته العلم لصدورهما عن النبي ﷺ، بل يمنع عن الحكم بمدلوليهما معا بلا تعدد وجه واعتبار مثلا يقال: طلب القضاء جائز وطلبه غير جائز، لكن الأول مقيد بالتعيين والضرورة، والثاني بعدمهما اللهم إلا أن يقال إذا لم يعلم التعدد للزمان والجهة لم تبق القوة في إفادته العلم إذ الظاهر وقوع المدلولين تأمل.

اشترطوا في الحديث الصحيح أن يكون رواية عدلا تام الضبط ثم قالوا: المراد بالعدل من له ملكة تحمله على ملازمة التقوى والمروءة والتقوى الاجتناب عن الأعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة.

- أقول: ذكر في أول ميزان الاعتدال [1]: البدعة على ضربين[2]: بدعة صغرى كغلو التشيع أو كالتشيع بلا غلو فهذا كثير في التابعين وتابعيهم مع الصدق. فلا يرد الحديث بمجرد ذلك.

وبدعة كبرى: كالرفض الكامل والغلو فيه والحط في الشيخين والدعاة إلى ذلك. فهذا يرد به الحديث.

---

(1) هو للإمام الحافظ الناقد شمس الدين أبي عبد الله الذهبي المتوفى سنة 748 هـ.
وكتابه يعرف هكذا ميزان الاعتدال في نقد الرجال وهو مشهور ومتداول ومطبوع.
ومن احسن الذيول للإمام العراقي.
وانظر عنه: منهج الذهبي في ميزان الاعتدال قاسم على سعد والإمام الذهبي محدثا. سليمان سعيد العسيري.

(2) قلت قد ناقش هذه المسألة نقاش قوي الدكتور فاروق حمادة في كتابة القيم. المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل.

فالشيعي الغالي في زمان السلف وعرفهم من تكلم في عثمان والزبير وطلحة ومعاوية ومن حارب عليا وتعرض لسبهم، والغالي في زماننا وعرفنا هو الذي يكفر هؤلاء السادة، ويتبرأ من الشيخين فهذا ضال مفتر.

ثم قال في ذكر إبراهيم بن الحكم في المسألة ثلاثة مذاهب:

- المنع مطلقا.
- الترخيص مطلقا.
- الثالث التفصيل.

فتقبل رواية الرافضي الصدوق وترد رواية الرافضي الداعية ولو كان صدوقا " انتهى كلامه.

ولا يخفى أن المتبادر من أول كلامه أن البدعة الصغرى لا تضر وان كانت مع الدعوة والمفهوم من آخر كلامه الدعوة مطلقا تضره، وقال الشيخ ابن حجر في أول الفصل التاسع من المقدمة والتفضيل هو المذهب الأعدل وصار إليه طوائف من الأئمة وادعى ابن حبان الإجماع عليه لكن فيه نظر واختار في شرح النخبة [1] أيضا هذا التفصيل لكنه قال في شرح النخبة أن المبتدع اذا روى ما

---

(1) قلت: هي من أشهر المتون في علم الحديث وقد شرحها صاحبها ابن حجر نزهة النظر في شرح نخبة الفكر وقد بلغ شراحها وحواشيها 60.

وقد حققها خلق أشهرهم العلامة نور الدين عتر والمحدث الألباني مع تلميذه حسن عبد الحميد والأستاذ عبد المنعم عمرو وسليم.

يشيد بدعته لا تقبل روايته وان لم يكن داعيا إلى البدعة ويخدشه ان تلك الرواية دعوة إلى البدعة ومنها أفحش.

وقال الشيخ في آخر المقدمة: التشيع محبة علي ﷺ وتقديمه على الصحابة فمن قدمه على أبي بكر وعمر فهو غالى في تشيعه ويطلق عليه: رافضي وإلا فشيعي، فإن انضاف إلى ذاك السب أو التصريح بالبغض فغالى في الرفض وان اعتقد الرجعة إلى الدنيا فأشد في الغلو ثم الفسق الخروج عن طاعة الله ورسوله بارتكاب الكبيرة والإصرار على الصغيرة ولا يخفى أنه شاع في كثير من أئمة الحديث الإصرار على الصغيرة من الغيبة والنميمة وهجران الأخ المسلم والتودد إلى الظلمة والرشوة في القضاء إلى غير ذلك بل قد يعتقدون ما هو كفر في الواقع نقل في ميزان الاعتدال عن مجاهد أنه فسر قوله تعالى: " عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا " بأنه يجلس النبي ﷺ معه على العرش وظني في عدالة راوي الحديث ترك المعصية التي تكون شنيعة بين المسلمين وفيها اشارة لقلة الاعتداد بالدين مع الصلابة في أمر الرواية بالجملة كون الراوي بحيث لا يظن بحاله الافتراء على النبي ﷺ.

قال الشيخ في المقدمة في خالد بن مخلد إذا كان ثبتا في الأخذ والأداء لا يضره التشيع سيما ولم يكن داعية، وقد ذكر في ميزان الاعتدال: عبد الملك بن جريج مجمع على ثقته مع كونه تزوج سبعين امرأة بنكاح المتعة كان يرى الرخصة في ذلك وكان فقيه أهل مكة في زمانه.

ذكر في شرح النخبة والتقريب من المرتبة العليا في صحة

الإسناد ما يطلق عليه بعض الأئمة أنه أصح الأسانيد: كالزهري عن سالم عن عبد الله بن عمر عن أبيه.

أقول: الظاهر ترك أبيه لأن عبد الله بن عمر صحابي له سماع عن النبي ﷺ بلا واسطة الأب عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

ذكر في شرح النخبة وقد صرح الجمهور بتقديم صحيح البخاري في الصحة ولم يوجد عن أحد التصريح بنقيضه، وأما ما نقل عن أبي علي النيسابوري أنه قال: ما تحت أديم السماء أصح من كتاب مسلم فلم يصرح بكونه أصح من صحيح البخاري لأنه إنما نفي وجود كتاب أصح من كتاب مسلم إذ المنفي إنما هو ما تقتضيه صيغة أفعل من زيادة صحة في كتاب مشارك كتاب مسلم [1] في الصحة يمتاز بتلك الزيادة عليه ولم ينف المساواة.

أقول: فيه بحث أما أولا فلأنه ذكر الإمام النووي في تهذيب الأسماء وغيره، قال الحافظ أبو علي النيسابوري وبعض علماء المغرب صحيح مسلم أصح، إلا أن يجعل ما ذكره هذا الإمام نقلا بالمعنى لا بالعبارة وأما ثانيا فلأنه يقال في العرف ليس أحد أفضل من زيد في البلد لنفي المساواة أيضا فإنه ينساق

---

(1) هو الإمام الحافظ أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري توفي سنة 261 وانظر عنه:

- الإمام مسلم حياته وصحيحه. محمود فاخوري.
- الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه محمد عبد الرحمن الأحمدي.
- الإمام مسلم بن الحجاج وأثره في علوم الحديث مشهور حسن سلمان.

لأفضيلة زيد وكأن السر في ذلك أن الغالب فيما بين شخصين الأفضلية والمفضولية لا المساواة. ولذلك نفى الأفضلية لا المساواة وبمثل هذا يحل الإشكال في قوله عليه الصلاة والسلام: "من قال سبحان الله وبحمده مائة مرة لم يأت احد يوم القيامة" بأفضل مما جاء به إلا أحد قال مثل ذلك أو زاد عليه.

والجواب أن المراد لم يصرح بكونه أصح بالنظر إلى أصل اللغة. وبحسب مدلولها، وأما ثالثا فلأن المساواة أيضا نقيض قول الجمهور الدال على أن صحيح البخاري أصح والجواب أن المراد النقيض بحسب العرف وهو كون مسلم أصح من البخاري فافهم.

روى الإمام الشافعي [1] عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: الشهر تسع وعشرون فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه، فإن غم عليكم فأكملوا العدة بثلاثين " فهذا الحديث بهذا اللفظ ظن قوم أن الشافعي تفرد به عن مالك لأن أصحاب مالك رووه عنه بهذا الإسناد بلفظ: " فإن غم عليكم فاقدروا له " لكن قد وجدنا للشافعي متابعا هو: عبد الله بن مسلم. كذلك أخرجه البخاري عنه عن مالك كذا في شرح النخبة وغيره.

---

(1) هو ابو عبد الله محمد بن ادريس بن عثمان الشافعي المتوفى سنة 204 هـ.

وانظر عنه:

- الإمام الشافعي محدثا وفقيها، رمضان أحمد عبد ربه عصفور.
- الإمام الشافعي وأثره في الحديث وعلومه خليل ملا خاطر ابراهيم.

أقول: الاعتراض من أصله ساقط لأن مروي أصحاب مالك موافق لمروي الإمام الشافعي في المعنى، وإن خالفه في اللفظ إذ الإمام النووي [1] ذكر في شرح مسلم وذهب مالك وجمهور السلف والخلف إلى أن معنى: فاقدروا له، قدروا له تمام العدد ثلاثين يوما.

بدليل أنه جاء في رواية: " فاقدروا ثلاثين " وفي رواية " فصوموا ثلاثين " ويمكن ان يقال مروي الأصحاب وإن وافق مروي الإمام على التأويل الصحيح، لكن له تأويلان آخران أشار إليهما الإمام النووي حين ذكر قال: " ذكر طائفة معناه قد رواه تحت السحاب ".

وممن قال بذلك: أحمد بن حنبل وغيره ممن يجوز صوم يوم ليلة الغيم من رمضان.

وقال بعضهم قدروه بحسب المنازل. فمروي الإمام نص في التأويل الصحيح ومروي الأصحاب يحتمل غيره.

إذا وقع التعارض بين الحديثين وأمكن الجمع يوفق، ومثل هذا يسمى بمختلف الحديث مثل: " لا عدوى ولا طيرة " مع حديث: " فر من المجذوم فرارك من الأسد " والعدوى اسم من الإعداء.

---

(1) هو الإمام يحيى بن شرف بن مري بن حسن النووي الدمشقي المتوفى سنة 631 هـ.
انظر: الإمام النووي وأثره في الحديث وعلومه.
للأستاذ: أحمد عبد العزيز قاسم الحداد.

يقال: أعداه الداء أعدأ هو أن يصيبه مثل ما يصاحب الداء.

ثم للجمع بين الحديثين وجوه:

- أحدها: أن نفي العدوى باق على عمومه إذ قد يصح قوله ﷺ " لا يعدي شيء شيئا " وأما الفرار من المجذوم فمن باب سد الذرائع لئلا يتفق لشخص يصاحب مجذوما، مثلا الجذام بتقدير الله ابتداء لا بالعدوى فيتوهم هو أو يظن أهل الجاهلية أن ذلك بسبب المخالطة فتشوش العقائد ويؤيد هذا الوجه من الجمع ما روي أنه قيل له ﷺ انه يقع الجرب في الابل بواسطة المخالطة فقال صلى الله عليه وسلم فمن أعدى الأول يعني أن الله سبحانه ابتداه في الثاني كما في الأول.

- الوجه الثاني: أن هذه الأمراض غير معدية بطبعها لكنه قد يجعل الله إياها سببا إلا أنه قد يتخلف ويؤيد ذلك أن تلك الأمور أسباب ظاهرية عادية على ما اشتهر من مذهب الأشاعرة ألا ترى إلى قوله عليه السلام " دعها " أي الأرض الوبيئة عنك فإني من أفرق. أي من القرب منها التلف. وقريب منه ما قيل إنها ليست أسبابا بنفسها بل بسبب المخالطة والرائحة الكريهة ومثل الماء السائل من الجرب.

- الثالث: أن المراد بنفي العدوى نفيها على وجه التيقن، والأمر بالاجتناب باعتبار الظن، وقد أكل عليه الصلاة والسلام مع المجذوم وقال: " لا عدوى " لبيان أن الله تعالى هو الذي يمرض ويشفي ونهاهم عن الدنو من مثله لأنها من الأسباب العادية.

وقيل لا عدوى على عمومه، والأمر بالفرار رعاية لخاطر

المجذوم لئلا تزداد حسرته لملاحظة الصحة في الصحيح والسقم في نفسه وأنت خبير بأنه لا يلائم قوله فرارك من الأسد.

وقيل: النفي في قوله: " لا عدوى " والإثبات في قوله: " فر من المجذوم " بالنظر إلى تفاوت الحال في المخاطبين فحيث جاء فر كان المخاطب قوي اليقين يمكن ان يدفع عن نفسه اعتقاد العدوى ضعيفا يتمكن من تمام التوكل، وأنت خبير بأنه لو كان لا عدوى بصيغة الخطاب لكان موجها.

واعلم أن بعضهم جعل قوله: " لا عدوى " منسوخا أو مخصوصا بقوله: فر من المجذوم "و نحوه.

وبعضهم رجح حديث: لا عدوى من حيث الإسناد، وبعضهم اعتبر عكس ذلك، لكن المختار الجمع على ما ذكرنا.

إن وقعت المخالفة في أسماء رجال الإسناد بتغيير حرف أو حروف مع بقاء صورة الخط في السباق فإن كان ذلك بالنسبة إلى تشكل كذا لفظ النقطة فالمصحف، وإن كان بالنسبة إلى الشكل فالمحرف كذا.

قالوا: وفيه إشكال فإنه لا يتصور تغيير الحرف مع بقاء السياق وصورة الخط بلا نظر إلى النقطة، ويمكن أن يقال الملحوظ في المصحف النقطة وجودا وعدما، وفي المحرف تغيير النقطة من فوق إلى تحت مثلا كتغيير الجيم بالخاء المعجمة فافهم.

لو أبهم الراوي شيخه بلفظ التعديل كأن يقول: أخبرني الثقة لا يقبل لأنه قد يكون ثقة عنده مجروحا عند غيره، وهذا على الأصح وقيل: إن كان القائل عالما أجزأه ذلك في حق من يوافقه

في مذهبه كذا في شرح النخبة، فأقول: فيه أبحث:

- أما أولا فلأن الأولى أن يقول: ثقة للنكير لا بالتعريف المشار به إلى المعروف المعهود بالعدالة، ألا ترى أنه كثيرا ما كان يقول الإمام الشافعي: اخبرني الثقة ويريد به إبراهيم بن إسماعيل على ما في كتب أصول الفقه.

- وأما ثانيا: فلأن الظاهر مذهب صاحب القيل لأن إذا قبل الجرح والتعديل في شخص فلا يتفاوت الحال بإبهامه وتعيينه.

المرسل: صورته أن يقول التابعي قال رسول الله ﷺ كذا أو فعل بحضرته كذا، ونحو ذلك كذا في كتب القوم، ثم ذكر ابن حجر: من ليس له من الصحابة سماع من النبي ﷺ فحديثه مرسل من حيث الرواية، وهم مع ذلك معدودون من الصحابة لما نالوه من شرف الرؤية.

أقول: فيه منافاة لتعريف المرسل اللهم إلا أن يراد انه في حكم المرسل.

المراد من قول العلماء إن الصحابة عدول أن مجرد الصحبة شاهد التعديل بل مغنٍ عن البحث عنهم والفحص، فإن ظهر من أحدهم ما يقتضى التفسيق فليس بعدل كسارق رداء صفوان، ومن ثبت زناه كماعز، ولذا غير بعضهم عباراتهم بأن قال إنهم عدول إلا من تحقيق قيام المانع به، وليس المراد من كونهم عدولا أنه يلزم اتصافهم بذلك، ويستحيل خلافه، فإن هذا هو معنى

العصمة المختصة بالأنبياء عليهم الصلاة والسلام، كذا ذكره المحقق الأسنوي [1] في كتاب الشهادة من شرح الكفاية.

درة ملتقطة من ميزان الاعتدال في نقد الرجال للشيخ الذهبي،ممن تكلم فيه أبان بن سفيان المقدسي روى حديثين. أحدهما: أنه أصيب ثنية بعض الصحابة يوم أحد فأمره النبي ﷺ أن يتخذ ثنية من ذهب". والثاني: أنه ﷺ نهى أن يصلى إلى نائم أو متحدث ".

قال ابن حبان هذان موضوعان[2] .

قلت: في الحكم بوضعهما نظر: سيما خبر الثنية. ومنهم ابان بن طارق روى عن نافع: "من دخل من غير طلب ودعوة دخل سارقا وخرج مغيرا" قال ابن عدي: هذا حديث منكر.

وقال أبو زرعة: مجهول، ومنهم أبان بن أبي عياش فيروز وقيل: دينار الزاهد أبو إسماعيل البصري أحد الضعفاء.

ومما أنكر شعبة عليه حديثه: "انه قنت ﷺ في الوتر قبل الركوع " ومن مناكير: أبي سعيد البصري: الوتر في أول الليل مسخطة للشياطين " وأكل السحور مرضاة للرحمن ".

---

(1) هو الإمام جمال الدين عبد الرحيم الأسنوي الشافعي المصري. المتوفى سنة 772 هـ.

(2) قلت انظر في أسماء الدجالين والكذابين والوضاعين الدر الملتقط في تبين الغلط 53 - الصغاني وكتابه الموضوعات 24 - إدعاء ما وجب من بيان الوضاعين في رجب 148 لابن دحية والمصنوع في معرفة الحديث الموضوع 220 - 272 القاري المكي وللشيخ العلامة المحدث الكوثري رسالة باسم المعمرين من الدجاجلة.

وتعرف هكذا: عتب المغترين بدجاجلة المعمرين.

ومنهم: إبراهيم بن البراء. روى حديثين باطلين أحدهما: أنكحوا من فتياتكم أصاغر النساء فإنهن أعذب أفواها وأنقى أرحاما وثانيهما: من ربى صبيا حتى يتشهد وجبت له الجنة.

ومنهم: إبراهيم بن حجر عن محمد بن أبي كريمة مجهول روى أنه لما زوج النبي ﷺ فاطمة من علي رضي الله عنه قالت فاطمة " يا رسول الله زوجتني من رجل فقير ليس له شيء "، فقال: " اما ترضين أن الله اختار من أهل الأرض رجلين أباك وزوجك ".

وتابعه عبد السلام أحد الهالكين.

ومنهم: إبراهيم بن أبي حنيفة روى عن يزيد الرقاشي: كل مسكر حرام وإن كان ماء قراحا.

ومنهم: إبراهيم بن سالم النيسابوري له مناكير، منها: أن آدم اهبط بالهند ومعه السندان المطرقة والكلبتان وحواء بجدة. ومنها: وقت ﷺ أن يحلق الرجل عانته كل أربعين يوما، وأن ينتف إبطه كلما طلع ولا يدع شاربيه يطولان وأن يقلم أظافره من الجمعة إلى الجمعة وأن يتعاهد البراجم إذا توضأ.

ومنهم: إبراهيم بن سعد وهو من الأعلام لكنه روى عنه: الأئمة من قريش وليس له أصل. وروي عنه أيضا: من أحب أصحابي فبحبي أحبهم وهو إسناد لا يعرف.

ومنهم إبراهيم المصيصي أحد المتروكين روى " إذا كان يوم القيامة يكون أبو بكر على أحد أركان الحوض،وعمر على الركن الثاني وعثمان على الركن الثالث وعلي على الرابع فمن أبغض واحدا منهم لم يسقه الآخرون ". وروى: " من شرب مسكرا

نجس ونجست صلاته أربعين صباحا وإن مات فيهن مات كافرا ".

ومنهم: إبراهيم بن عبد الله المخزومي روى: أن الله يوحي إلى الحفظة لا تكتبوا على الصّوام بعد العصر سيئة " هذا باطل.

ومنهم: إبراهيم بن مالك الأنصاري أحاديثه موضوعة. ومنها: " ما أحب أبا بكر وعمر إلا مؤمن تقي ".

ومنهم: إبراهيم بن مهاجر البجلي الكوفي روى: " إن الله قرأ طه ويس " هذا متن موضوع.

ومنهم: إبراهيم بن موسى المروزي عن مالك عن نافع عن ابن عمر حديث طلب العلم فريضة على كل مسلم.

- قال أحمد هذا كذب يعني بهذا الإسناد، وإلا بالمتن له طرق ضعيفة.

ومنهم: إبراهيم النخعي أحد الاعلام مرسل عن جماعة لم يصح له سماع عن صحابي وكان لا يحكم العربية ربما لحن ولكن استقر الأمر على أنه حجة وأنه إذا أرسل عن ابن مسعود وغيره فليس ذلك بحجة.

ومنهم: أحمد بن اسحق روى موضوعات، منها: " أهل بيتي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم ".

ومنهم: أبو حذافة السهمي من أوابده: " أفطر الحاجم والمحجوم " " قضى باليمين مع الشاهد " ومنهم: أحمد بن صالح أبو جعفر المصري الحافظ الثبت أحد الأعلام لكنه آذى النسائي

نفسه بكلامه فيه نقل ابن عدي عن بعضهم أن أحمد هذا طرد النسائي[1] عن مجلسه فجعل ذلك على أن تكلم فيه.

* أقول: هذا النقل مشكل يرفع الأمان في الجرح.

ومنهم: أبو عبد الله غلام خليل، هو أحمد بن محمد الزاهد إنه كذاب.

ومنهم: أحمد بن العباس الهاشمي. من مناكيره:

" أربعة لعنتهم ولعنهم الله وكل نبي مجاب الدعوة: الزائد في كتاب الله والمكذب بقدر الله. إلخ...".

ومنهم: أحمد الجوباري كذاب. وضع حديث: " اطلبوا العلم ولو بالصين " وحديث: " من امتشط قائما ركبه الدين ".

ومنهم أحمد المروزي. من مناكيره: " من تختم بفص ياقوت نفى عنه الفقر ".

ومنهم: أحمد المؤدب. يضع الأحاديث روى مرفوعا في: " علي ﷺ هذا أمير البررة وقاتل الفجرة ". " أنا مدينة العلم وعلي بابها[2] ". " الحياء من الإيمان والإيمان في الجنة ".

---

(1) قلت: وسبب ذلك أن أحمد بن صالح كان لا يحدث أحدا حتى يشهد عنده رجلان من المسلمين انه من أهل الخير والعدالة وكان يحدثه ويبذل له علمه فأتى النسائي ليسمع منه فدخل بلا إذن ولم يأته برجلين يشهدان له بالعدالة، فلما رآه في مجلسه أنكره وأمر بإخراجه فضعفه النسائي وتحامل عليه.

(2) قلت: قد صنف بعض أهل هذا الشأن رسائل:

- فتح الملك العلي بصحة حديث باب مدينة العلم علي للشيخ محمد بن الصديق الغماري.

=

موضوع " رخص ﷺ في ثمن كلب الصيد ".

ومنهم: أبو نعيم الأصفهاني أحد الاعلام لكنه تكلم في: ابن مندة بهوى كما انه تكلم فيه، وهما عندي مقبولان لا أعلم لهما ذنبا أكبر من روايتهما الموضوعات ساكتين عنها، وكلام الأقران لا يعبأ به سيما إذا لاح أنه لعداوة أو لمذهب أو لحسد إلا من عصمه الله منه.

واعلم أن حديث: " إن الله زادكم صلاة إلى صلواتكم وهي الوتر " موضوع على ابن وهب.

ومنهم: جحدر ضعيف يسرق الحديث روى مرفوعا: " مجوس هذه الأمة الذين يكذبون بالقدر إن مرضوا لا تعودهم ".

من مناكير: أبو جعفر الوراق: من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين ويلهمه رشده "من موضوعات: أحمد الجرجاني: من قال القرآن مخلوق فهو كافر " " الإيمان يزيد وينقص " "ليس الخبر كالمعاينة " " الباذنجان [1] شفاء من كل داء " " رد دانق من حرام أفضل عند الله من سبعين حجة مبرورة " موضوع " اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر باطل " "إن الله يتجلى للخلائق يوم القيامة

=

- جزء أنا مدينة العلم- طرقه ومراتبه للشيخ حسن بن فرحان المالكي " معاصر ".

(1) قلت الأحاديث الواردة موضوعه وقد بين ضعفها كل من الإمام الشيخ إبراهيم بن محمد ناجي الشافعي وذلك في رسالته:

قلائد المرجان في الحديث الوارد كذبا في الباذنجان. ولابن طولون رسالة باسم: عرف البان فيما ورد في الباذنجان.

عامة ويتجلى لأبي بكر خاصة" باطل.

ومن مناكير: البزي المقري " الديك الأبيض [1] الأفرق البين الفرق حبيبي ".

من موضوعات: أحمد العبسي: " خير الرزق ما كفى " " اللهم بارك لأمتي في بكورها يوم خميسها ".

من مناكير حميد المصيصي: من مس فرجه فليتوضأ " قال ابن المديني: حدثنا بحديث: لا وصية لوارث " عن سفيان عن عمرو مرسلا.

ومن أباطيل الملطي: "لا يحل لامرأة تؤمن بالله أن تفرج على السروج ".

ومنهم: أصبغ بن قيس عن سلمة بن وردان عن الزهري عن الربيع بن خيثم عن ابن مسعود قال: صليت خلف النبي ﷺ وخلف الخلفاء الأربعة فلم يرفع أحد منهم يده إلا في تكبيرة الافتتاح وفيه خطأ. من جهة أن سلمة لم يرو عن الزهري، والزهري لم يرو عن الربيع، وابن مسعود مات في خلافة عثمان بالإجماع.

من منكرات: البحتري: إذا توضأتم فلا تنفضوا أيديكم

---

(1) قلت لأهل هذا الشان رسائل كثيرة:

- الوديك في وصف الديك.
- الديك: الحاكم النيسابوري.
- أخبار الديك أبو نعيم.
- جزء في فضائل الديك: عبد الكريم السمعاني.
- التزميك لأخبار الديك محمد بن طولون.

فإنها مراوح الشيطان.

ومنهم: الحسن العربي الكوفي من مناكيره حديث: يصلي المريض قائما فإن لم يستطع صلى قاعدا فإن لم يستطع..إلخ.

ومنهم: " حسن بن قتيبة روى عن ابن مسعود في ليلة الجن تمرة حلوة وماء عذب " قال الدارقطني [1]: لا يصح هذا.

ومنهم: حفص بن سلمة أبو مقاتل السمرقندي: وهاه ابن قتيبة شديدا وكذبه ابن مهدي لروايته حديث:"من زار قبري كان كعمرة ". وقال بعضهم: حفص بن سلمة صاحب كتاب العالم والمتعلم في عداد من يضع الحديث.

ومنهم: حفص بن عمر أبو عمرو الدوري ثبت في القراءة وليس هو الحديث بذاك.

ومنهم: حفص بن سليمان كان ثبتا في القراءة واهيا في الحديث.

قال ابن معين: هو أصح قراءة من أبي بكر وأبو بكر أوثق منه.

قال شعبة: يأخذ حفص كتب الناس وينسخها.

ومنهم: حسيس الكلبي ضعيف روى: "أنه. قال رجل يا

---

(1) هو الإمام الحافظ الناقد أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني المتوفى سنة 385 هـ.

وانظر عنه:

- الدارقطني وسننه عبد الله بن ضيف الله الرحبلي.

- الدارقطني المحدث علي عبد الفتاح علي حسن.

رسول الله زوجت ابنتي وأنا أحب أن تعينني بشيء فأعطاهُ قارورة مملوءة من عرق ذراعيه فإذا تطيبت يشم أهل المدينة رائحة الطيب".

هذا منكر جدا.

ومنهم: خارجة الأنصاري الذي ضعفه أحمد والدارقطني انفرد بخبر: " إن للوضوء شيطانا يقال له الولهان ".

ومنهم خالد القطواني الكوفي من مناكيره حديث: " السفر قطعة من سقر ".

ومنهم: رواد العسقلاني روى: خيركم في المأتين كل خفيف الحاذ، قالوا وما خفيف الحاذ، قال: " من لا أهل له ولا ولد له ".

هذا خبر منكر لا يشبه حديث الثقات.

ومنهم: " روح بن جناح ضعيف روى: لفقيه واحد أشد على الشيطان من ألف عابد ".

ومنهم: أبو سلمة السمرقندي. إنه كذاب.

ومنهم: طاهر بن حماد غير مأمون، فمن بلاياه روى عن ابن عمر: صليت خلف النبي ﷺ وأبي بكر وعمر فجهروا ببسم الله الرحمن الرحيم.

- واعلم - أن حديث كبر في العيدين في الأولى سبعا وفي الثانية خمسا وصلى قبل الخطبة رواته ليسوا بشيء.

ومنهم: عبد الأعلى بن سليمان روى خبرا باطلا: أن آدم عصى فهبط مسودا فبكت الملائكة فأوحى إليه صم في اليوم الثالث

عشر فصامه فابيض ثلثه ثم صام اليوم الرابع عشر فابيض ثلثاه، ثم صام اليوم الخامس عشر فابيض كله فسميت أيام البيض.

ومنهم: عبد الحميد بن سنان روى:" الجنة دار الأسخياء " هذا حديث منكر.

ومنهم: " عبد الرحمن بن حرملة لا يصح حديثه روى عن ابن مسعود كان يكره الصفرة ويغير الشيب ".

ومنهم: عبد الغفار الأنصاري رافضي ليس بثقة روى: علي مولى من كنت مولاه.

ومنهم عثمان بن عطاء الخراساني ضعيف، روى: في فضيلة صوم رجب حديثا باطلا.

ومنهم: عثمان بن عمارة روى خبر: إن لله في الأرض ثلاثمائة قلوبهم على قلب آدم وله أربعون قلوبهم على قلب إبراهيم وله سبعة قلوبهم على قلب موسى، وله ثلاثة قلوبهم على قلب جبريل الخ.

قاتل الله من وضع هذا الحديث الإفك.

ومنهم محمد بن كثير القرشي من مناكيره مرفوعا: "اتقوا فراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله[1] ".

ومنهم: يحيى بن خلف ومن أنكر ما جاء عنده ما روى عن عائشة مرفوعا: لا يصلح الكذب إلا في ثلاث: الرجل يرضي امرأته

---

(1) قلت: هناك جزء بعنوان اشارة المؤمن بتصحيح اتقوا فراسة المؤمن للشيخ محمود سعيد ممدوح (معاصر).

وفي الحرب وفي صلح بين الناس.

ومنهم: يحيى بن زكريا أتى بخبر باطل: في أن أبا بكر وعمر تحاورا في القدر قال أبو بكر يقدر الخير ولا يقدر الشر، وقال عمر: يقدرهما جميعا فقال رسول الله ﷺ ألا أقضي بينكما بقضاء إسرافيل بين جبريل وميكائيل إلى آخر الحديث.

ومنهم: يحيى بن شبيب يروي عن الثوري ما لم يحدث به قط ومنه: " من صام رمضان وأتبعه بست " الحديث.

- واعلم - أنه قال صاحب الميزان إنه رمى السري المفسر بالتشيع والكذب، وشتم الشيخين وأن الكلبي المفسر المشهور غير ثقة عند الجمهور حتى نقل عن أحمد بن حنبل أنه لا يحل النظر في تفسيره وعن ابن حبان: إنه من جماعة يقولون: إن عليا لم يمت، وإنه راجع للدنيا يملأها عدلا كما ملئت جورا، وإذا رأوا سحابة قالوا أمير المؤمنين فيها لكنه نقل عن ابن عدي أنه مرض في التفسير واما في الحديث فعنده مناكير. ونقل صاحب الميزان أيضا عن بعضهم الكذابون المعروفون بوضع الحديث ابن أبي يحيى بالمدينة والواقدي ببغداد ومقاتل بن سليمان بخراسان ومحمد بن سعيد بالشام.

ونقل عن وكيع أن أبا عصمة نوح بن أبي مريم يضع الحديث وبالجملة هم من الضعفاء.

-واعلم - أنه اشتهر فيما بينهم إطلاق الوضع على عدة أحاديث وليس الأمر كذلك بالاتفاق منها حديث: " من عزى مصابا فله أجر مثله " قال الترمذي هذا حديث غريب وقيل موقوف.

ومنها حديث: من نزل على قوم فلا يصومن تطوعا إلا بإذنهم ".

قال الترمذي: حسن منكر لا نعرف أحدا من الثقات يرويه عن هشام بن عروة لكنه روى في المصابيح عنه، ومنها حديث: " زر غبا تزدد حبا " ذكر في ميزان الاعتدال ضمام بن إسماعيل الحصري صالح الحديث لينه بعضهم بلا حجة روى هذا الحديث وذكر أيضا رواه محمد بن خليل الحنفي عن مالك.

قلت: هذا باطل عن مالك، ومنها: حبك الشيء يعمي ويصم قال الترمذي: هذا حديث منكر، ومنها حديث: "لا تظهر الشماتة لأخيك فيعافيه الله ويبتليك ".

قال الترمذي: حسن غريب.

ومنها: "من عير أخاه بذنب لم يمت حتى يعمله ".

قال الترمذي: حسن غريب منقطع لأن خالد بن معدان لم يدرك معاذ بن جبل مع أنه رواه عنه.

ومنهما حديث: " صنفان من أمتي ليس لهما في الإسلام نصيب القدرية والمرجئة " قال الترمذي: حسن.

وفي الباب عن عمرو بن عمر ورافع بن خديج ﷺ ومنها حديث: "من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم ".

قال الراوي: كنت عند عمار بن ياسر فأتى بشاة مصلية فقال: كلوا فتنحى بعض القوم فقال إني صائم فقال عمار: من صام يوم الشك....الخ واستدل به على تحريم صوم يوم الشك لأن الصحابي لا يقول ذلك من قبل رأيه فيكون من قبيل المرفوع.

- قال ابن عبد البر[1]: هو مسند عندهم لا يختلفون في ذلك.

وخالفه الجوهري المالكي. فقال: هو موقوف.

والجواب: أنه موقوف لفظا مرفوع حكما كذا في شرح البخاري للشيخ.

قال صاحب الأزهار: هو من قبيل نقل الحديث بالمعنى.

وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح والعمل عليه عند أهل العلم من الصحابة وغيرهم.

وينبغي أن يعلم أنه ذكر في ميزان الاعتدال: كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني العرني عن أبيه عن جده.

---

(1) هو الإمام الحافظ الفقيه أبو عمرو يوسف بن عبد البر النمري القرطبي المتوفى سنة: ت 463 هـ.

وانظر عنه:

- منهج ابن عبد البر في الجرح والتعديل من خلال كتابه التمهيد الأستاذ محمد عبد النبي الجزائري.

- الحافظ ابن عبد البر النمري محدثا.

طاهر بن الصادق الأنصاري.

- قال الشافعي وأبو داود: هو ركن من أركان الكذب والترمذي روى من حديثه: الصلح جائز بين المسلمين، وصححه، فلذا لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذي.

- وذكر صاحب الميزان أيضا: في يحيى بن يمان العجلي:

لا تغتر بتحسين الترمذي فإن الغالب الضعاف.

رسالة في علم الحديث

لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي
(849 - 911 هـ)

تقديم وتعليق
الشيخ أبي عاصم بشير ضيف بن أبي بكر المالكي الجزائري

الإمام السيوطي[1]

قلت:

إن الإمام السيوطي، أشهر من أن يعرف، فكثير هي الترجمات والتآليف التي تناولته والدراسات التي بحثت شتى معارفه وما من كتاب مطبوع للسيوطي إلا وصدر بترجمة له إما مسهبة أو مختصرة [2].

اسمه:

هو: عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمد بن سابق الدين بن الفخر عثمان بن ناصر الدين محمد بن الشيخ همام الدين الخضيري الأسيوطي [3].

---

(1) قلت: قد كتبت عن السيوطي كتبا ودراسات أهمها:

- الإمام السيوطي معلمة العلوم الإسلامية. للأستاذ خالد الطباع.

أما جهوده في علم الحديث:

- جلال الدين السيوطي وجهوده في الحديث وعلومه، عبد الحكم السيد علي. ط: القاهرة 1994.

- السيوطي وجهوده في الحديث وعلومه. بديع السيد اللحام.

(2) المنجم في المعجم: 8 السيوطي - تحقيق: ابراهيم عبد المجيد.

(3) المنجم - 09.

مولده:

وكان مولده بعد المغرب ليلة الأحد مستهل رجب سنة تسع وأربعين وثمانمائة [1].

مؤلفاته:

قلت إن الإمام السيوطي ألف في كل فن:

التفسير أشهرها: الدر المنثور - لباب النقول - مفحمات الأقران - الإكليل.

الحديث أشهرها: تنوير الحوالك - كشف المغطى - الديباج - التوشيح - ألفية الحديث.

الفقه: مختصر الروضة، مختصر التنبيه.

الأصول: نظم جمع الجوامع، الأشباه والنظائر.

التاريخ: تاريخ الصحابة، طبقات النحاة، طبقات المفسرين، حسن المحاضرة.... [2].

النحو: المزهر، شرح ألفية ابن مالك، جمع الجوامع في النحو، الاقتراح [3].

وفاته:

وبعد حياة حافلة من العطاء العلمي في شتى أنواع العلوم.

---

(1) المنجم - 09.

(2) المنجم - 12.

(3) المنجم - 17.

توفي الإمام السيوطي رحمه *الله* سنة إحدى عشرة وتسعمائة [1].

- قلت:

وقد كتب عن مؤلفات السيوطي كل من:

- مكتبة الجلال السيوطي: أحمد الشرقاوي إقبال.
- دليل مخطوطات السيوطي: أحمد الخازندار.
- دليل مخطوطات السيوطي: محمد إبراهيم الشيباني.
- فهرس مخطوطات السيوطي: يحيى ساعاتي.
- مستدرك فهرس السيوطي: خير رمضان يوسف.
- فهرس مخطوطات السيوطي: ماجد الذهبي.

وللعبد الفقير تحقيق رسالة للسيوطي اسمها:

" زاد المسير في الفهرس الصغير [2] " أقوم بتحقيقها والتعليق عليها.

---

(1) المنجم - 17.

(2) قلت: وإن كان السيوطي قد ذكر بعض مؤلفاته في حسن المحاضرة ج1 - 261 والتحدث بنعمة الله - 99 - 114 كما ذكر عبد الحي الكتاني.

في فهرسته: 2 - 1020.

وأيضا: حاجي خليفة: في كشف الظنون، كما ذكر الأستاذ العلامة هلال ناجي في تحقيقه لكتاب المفارق بين المصنف والسارق 69 - 131.

بسم الله الرحمن الرحيم

وصل اللهم على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين:

قال جلال الدين عبد الرحمن السيوطي رحمه الله:

علم بقوانين يعرف بها أحوال السند والمتن.

الخبر إن تعددت طرقه بلا حصر متواتر وغيره آحاد فإن كان بأكثر من اثنين فمشهور أو بهما فعزيز فغريب وهو مقبول وغيره فالأول:

أن نقله عدل تام الضبط متصل السند غير معلل ولا شاذ صحيح ويتفاوت فإن خف الضبط فحسب وزيادة راويهما مقبولة فإن خولف بأرجح فشاذ وإن سلم من المعارضة فمحكم وإلا وأمكن الجمع فمختلف الحديث وإلا وعرف الآخر فناسخ ومنسوخ ثم يرجح لو يوقف والفرد إن وافقه غيره فهو المتابع أو متن يشبهه وتتبع الطرق له اعتبار والمردود إما لسقط فإن كان من أول السند فمعلق أو بعد التابعي فمرسل أو بعد غيره يفوق واحد فمعضل.

وإلا فمنقطع فإن خفي فمدلس وإما لطعن فإن كان لكذب فموضوع أو تهمته فمتروك أو فحش غلط أو غفلة أو فسق فمنكر أو وهم فمعلل أو مخالفة بتغيير السند فمدموجه أو يدمج موقوف بمرفوع فمدرج المتن أو بتقديم لو تأخير فمقلوب أو بإبدال وإلا

مرجح مضطرب أو بتغيير فقط فمصحف أو شكل فمحرف ولا يجوز إلا لعالم إبدال اللفظ بمرادف له أو نقصه فإن خفي المعنى احتيج إلى الغريب والمشكل أو لجهالة بذكر نعته الخفي أو ندرة روايته أو إبهام اسمه فإن سمي الراوي وانفرد عنه واحد فمجهول العين أو أكثر ولم يوثق فالحال أو لبدعة فإن لم يكفر قبل ما لم يكن داعيا أو لم يرو موافقة أو لسوء حفظ فإن طرأ فمختلط والإسناد إن انتهى إليه ﷺ فمرفوع مسندا وإلى صحابي وهو من اجتمع به ﷺ مؤمنا فموقوف وإلى تابعي فمقطوع فإن قل عدده فعال.

فإن وصل إلى شيخ مصنف لا من طريقه فموافقة أو شيخ شيخه فصاعدا فبدل فإن ساوى أحد للمصنفين فمساواة أو تلميذه فمصافحة ويقابل النزول أو روى عن قرينه، فإقران أو كل عن الآخر فمديح أو عمن دونه فأكابر عن أصاغر ومنه آباء عن أبناء وإن تقدم موت أحد قرينين فسابق ولاحق أو اتفقوا على شيء مسلسل أو اسما فمتفق ومفترق أو خطأ فمؤتلف ومختلف أو الآباء خطأ مع الأسماء أو عكسه فمتشابه وصيغ الأداء سمعت وحدثني للإملاء فأخبرني وقرأت للقارئ فالجمع وقرئ واسمع للسامع فأنبأ وشافه وكتب وعن للإجازة والمكاتبة وارفعها المقارنة للمناولة وشرطت لها وللوجادة والوصية والإعلام للوجادة والوصية والإعلام ومن الأنواع طبقات الرواة وبلدانهم وأحوالهم تعديلا وجرحا ومراتبهما والأسماء والكنى بأنواعها والألقاب والأنساب والمنسوب لغير أبيه ومن وافق اسمه أباه وجده أو شيخه وشيخه أو

اسم راويه وشيخه والموالي والأخوة.

أدب الشيخ والطالب ومن التحمل والأداء وكتابة الحديث وسماعه وتصنيفه وأسبابها ومرجعها النقل صحابي على حدة مرتبا على السوابق أو على حروف المعجم أو العلل بأن يذكر المتن وطرقه ويبين اختلاف نقلته وأسبابه أي الحديث وصنف في ذلك.

أبو حفص العكبري شيخ أبي يعلى الفراء ومرجعها أي هذه الأنواع المذكورة وكثير مما قبلها النقل إذا لا ضابط لها تدخل تحته فليراجع إلى مصنفاتها المشار إليها فيها ليحصل الوقوف على حقائقها واستيفائها.

مُقدّمة في أُصُول الحَدِيث

لمحمّد أفندي البركوي

(929 - 981 هـ)

تقديم وتعليق

الشيخ أبي عاصم بشير ضيف بن أبي بكر المالكي الجزائري

البركوي [1]

(929 - 981 هـ)

هو: محمد بن بيرعلي بن اسكندر البركلي الرومي محيي الدين، عالم بالعربية نحوا وصرفا، له اشتغال بالفرائض ومعرفة بالتجويد.

تركي الأصل والمنشأ من أهل قصبة " بالي كسرى " كان مدرسا في قصبة (بركي) فنسب إليها.

- من كتبه:

- إظهار الأسرار - مطبوع.
- امتحان الأذكياء - مطبوع.
- إمعان الأنظار(في الصرف) - مطبوع.
- دامغة المبتدعين في الرد على الملحدين - مخطوط.
- الطريقة المحمدية في الموعظة - مطبوع.
- متن العوامل (في النحو) - مطبوع.
- كفاية المبتدي (في الصرف) - مطبوع.

---

(1) الأعلام ز 6 - 61 - معجم المطبوعات العربية: 1 - 610 هدية العارفين 6 - مع كشف الظنون 199.

- شرح لب اللباب (في الإعراب) - للبيضاوي.
- شرح مختصر الكافية (نحـو).
- متن في الفرائض.
- جلاء القلوب [1].
- راحة الصالحين - مخطوط.

● مؤلفات أخرى ذكرها بروكلمان [2]:

- إنقاذ الهالكين.
- الرد على الشيعة.
- تحفة المسترشدين في بيان مذاهب فرق المسلمين.
- كتاب الإيمان والاستحسان.
- أربعون حديثا.
- معدل الصلاة.
- وصية.
- ذخر المتأهلين والنساء في معرفة الأطهار والدماء.

---

(1) ط: دار ابن حزم 1995 تحقيق عامر سعيد الزيباري.

(2) تاريخ الأدب العربي: القسم التاسع: 13 - 14: 376.

مقدمة في أصول الحديث

وتتواجد هذه الرسالة القيمة في عدة أماكن ذكرها بروكلمان [1]:

- القاهرة.
- الإسكندرية.
- سراييفو.
- كما طبعت في مجموع استانبول سنة: 1272 - 1288.
- وقد طبعت هذه النسخة في زمان السلطان ابن السلطان عبد العزيز خان وذلك سنة 1288 هـ.

شراح رسالة أصول الحديث [2]:

- شراح داود بن محمد القرصي [3] سنة: 1151.
- حاشية الحاجي محمد بن يوسف أفندي خربوتي.

---

(1) تاريخ الادب العربي: القسم التاسع 13 - 14 ص: 378 - معجم المطبوعات العربية 2 - 1974.

(2) المصدر السابق: القسم التاسع 13 - 14 ص: 378.

(3) ط: حجر استانة 1298.

معجم المطبوعات العربية 2 - 1525 سيركس.

موسوعة المطبوعات العربية 86 حسان عبد المنان.

بسم الله الرحمن الرحيم

اعلم أيها الطالب الصادق أن لأهل الحديث اصطلاحات لابد من معرفتها لمن أراد أن يطلع مرادهم من اطلاقاتهم فلما أشار الشارح المحقق في شرح المحدثين إلى بعض مصطلحاتهم أردنا أن نفصل بعض التفصيل فاستمع لنا نقول.

الحديث [1]:

في اصطلاح المحدثين قول الرسول ﷺ وفعله وتقريره، ومعنى تقريره ﷺ أن شخصا فعل فعلا أو قال قولا في حضرته ﷺ وعلى من لديه واطلع ﷺ عليه ولم ينكره وسكت وقرر وهذا التقرير أيضا داخل في الحديث. وعند البعض هذه الأقسام الثلاثة من الصحابة والتابعين رضوان الله تعالى عليهم أجمعين.

أيضا حديث فعلى هذا يكون الحديث تسعة أقسام وما انتهى إليه ﷺ يسمى: مرفوعا [2] والرفع قد يكون صريحا كما يقال

---

(1) قلت: أما لغة: فهو ضد القديم وهو الجديد وكل ما يتحدث به من كلام وخبر ويجمع أحاديث وهنالك الحديث القدسي ويقال له الحديث الإلهي وهو الحديث يصرح النبي ﷺ بنسبته إلى الله تعالى وهو الحديث الذي يسنده النبي ﷺ إلى الله عز وجل أو هو الذي يرويه النبي ﷺ عن ربه عز وجل وسمي قدسيا نسبة إلى القداسة، وهي الطهارة وتنزيه الله تعالى.

(2) قلت: لغة فهو: اسم مفعول من رفع الشيء ويرفعه رفعا جعله عاليا، والرفع ضد الوضع، =

قال النبي ﷺ أو فعل أو قرر كذا، وقد يكون في حكم الصريح كما نقل عن الصحابة والتابعين أمر معلوم أنه لا سبيل للعقل فيه كأحوال الآخرة والإخبار عن الأمور الماضية والآتية وما انتهى إلى الصحابة ﷺ يسمى موقوفا [1].

وما انتهى إلى التابعين يسمى مقطوعا (المشهور أن الموقوف يطلق على المقطوع أيضا).

ثم لا يذهب عليك أن السند في اصطلاحهم عبارة رجال الحديث، والإسناد أيضا بمعناه، وقد يجيء بمعنى ذكر السند.

ومتن: الحديث عبارة عما ينتهي إليه الإسناد من الكلام فإذا عرفت هذا فاعلم أن الحديث ينقسم تارة إلى المتصل والمنقطع.

=

رفعته فارتفع - فهو نقيض الخفض في كل شيء وأنواع الحديث المرفوع.

- المرفوع الصريح: هو كقول الصحابي سمعت رسول الله ﷺ يقول كذا أو قال الصحابي قال رسول الله ﷺ كذا.

- المرفوع الفعلي: هو كقول الصحابي رأيت رسول الله ﷺ فعل كذا.

- حكم العمل بالمرفوع: بعمل بالحديث المرفوع على حسب درجة صحته ومنه الصحيح والحسن والضعيف فلا بد للباحث المتفحص أن يعرف درجته قبل القول بالعمل به.

(1) في اللغة: هو مأخوذ من الوقوف وهو حبس شيء وقفت الشيء على فلان أي حبسته عليه فلا يأخذه غيره وهو على وزن المفعول فيكون حبست موقوف عليك فأنت وحدك فاعله وهو القسم الثاني من قسمي الحديث

حكمنا عليه بالحجية على ما ذهب إليه الجمهور وحجة عند البعض.

فالمتصل [1]: هو الذي لم يسقط من رواته شخص.

والمنقطع [2]: هو الذي سقط شخص من رواته وللمنقطع أقسام كالمعلق.

والمرسل المعلق[3]: هو المنقطع الذي كان السقوط فيه من مبادئ السند وأوائله سواء كان الساقط واحدا أو أكثر.

والمرسل: هو المنقطع الذي كان السقوط فيه من آخر السند وعند بعض المحدثين، المرسل بمعنى: المنقطع بالمعنى الأعم.

والاصطلاح الأول أشهر.

وقال بعضهم الساقط [4] إن كان متعددا متواليا فهو معضل وإن كان واحدا أو أكثر لكن ولم يكن متواليا بل من مواضع متعددة فهو منقطع.

---

(1) في اللغة هو مأخوذ من قولنا إتصل الشيء بالشيء ثم ينقطع وهو اسم فاعل من اتصل ويسمى الموصول أيضا.

(2) في اللغة هو اسم فاعل، ومعناه الذي لم يتصل: يقال انقطع الكلام وقف ولم يضمن.

(3) المرسل: لغة هو اسم مفعول من أرسل يرسل يقال أرسلت الكلام إرسالا، أي أطلقته من غير تقييد والمرسل قسمان:

- المرسل الخفي: هو ما رواه المحدث عمن عاصره ولم يلقه.

- المرسل الصحابي: هو ما رواه الصحابي عن النبي ﷺ ولم يسمعه منه، إما لصغر سنه أو تأخر إسلامه.

(4) قلت: هو المرتبة الأولى من مراتب الجرح عند أبي حاتم وابن الصلاح ومن الثالثة عند الذهبي والسخاوي ومن الثالثة عند العراقي والسيوطي.

فالمنقطع بهذا المعنى قسم من المنقطع بالمعنى الأعم، فالمنقطع يطلق على المعنيين كالتصور، فإنه يطلق على المعنى الأعم مترادفا للعلم المقسم وعلى المعنى الأخص المقابل للتصديق الذي هو قسم منه.

ومن أقسام المنقطع بالمعنى الأعم:

المدلس [1]: وهو أن يترك الراوي اسم شيخه ويروي عن شيخ فوق شيخه، وأتى بلفظ يوهم السماع منه، وهو لم يسمع منه، ويسمى هذا العمل تدليسا وهو مذموم مكروه إلا إذا كان فيه غرض صحيح.

والحديث المرفوع: إن كان سنده متصلا يسمى مسندا وهذا هو الإصلاح المشهور وبعضهم يسمون المتصل مطلقا مسندا وان كان موقوفا أو مقطوعا وبعضهم يسمون المرفوع مسندا وإن كان مرسلا أو معضلا أو منقطعا، ولكن المتعهد الأول.

ثم اعلم أن الراوي للحديث إن وقع منه اختلاف في إسناده أو متنه بتقديم أو تأخير أو زيادة أو نقصان أو إبدال راو مكان راو آخر أو إبدال متن مكان متن آخر فهذا الحديث يسمى مضطربا [2].

---

(1) في اللغة كتمان عيب السلعة على المشتري، وأصل التدليس مشتق من الدلس. وهو الظلمة أو اختلاط الظلام كما في القاموس فكأن المدلس لتغطيته على الواقف على الحديث أظلم أمره فصار الحديث مرسلا وهو أقسام تدلس الإسناد والبلاد والتسوية والشيوخ والعطف والقطع. وهكذا.

(2) في اللغة: اسم فاعل من الاضطراب وهو اختلاف الأمر وفساد نظامه وعند المحدثين هو من المرتبة الرابعة عند بعض في ومن الخامسة عند السخاوي.

وإن أدرج [1] الراوي كلامه بين ألفاظ الحديث لغرض صحيح ومصلحة يسمى ذلك مدرجا.

ومن أقسام الحديث: الشاذ والمنكر والمعلل:

الشاذ: في اللغة فرد خرج من الجماعة، وفي اصطلاح المحدثين حديث روي مخالفا لما رواه الثقات، فإن لم يكن الراوي ثقة فهو مردود مطلقا، فإن كان ثقة فالسبيل فيه بالترجيح حفظ وضبط، أو بكثرة الرواة وسائر وجوه الترجيح والراجح يسمى محفوظا، والمرجوح يسمى شاذا.

والمنكر [2]: هو الحديث الذي رواه راو ضعيف مخالفا لما رواه راو ضعيف آخر لكن ضعف الثاني أقل من ضعف الأول ومقابل المنكر المعروف فالمنكر والمعروف كلاهما ضعيفان، لكن الضعف في المنكر أكثر منه في المعروف.

---

(1) في اللغة هو اسم: مفعول، يقال درجته وأدرجته ودرجته ويتكون من ثلاثة أنواع وهي:
- الأول: الادراج في أول الحديث.
- الثاني: الإدراج في وسطه.
- الثالث: الإدراج في آخره، وهو الأكثر.
حكمه: حكم الإدراج أنه حرام إلا ما وقع تفسير لغريب ولذلك فعله الزهري.

(2) في اللغة اسم مفعول من الانكار يقال أنكر الشيء أي جهله: قلت كلمة منكر الحديث: إذا كان قائله الإمام أحمد فمعناه أنه منفرد الحديث وإذا قال الإمام البخاري لراو أنه منكر والحديث فلا تحل الرواية عنه وهي مصطلحات المحدثين في الحديث المنكر.
- روى مناكير - يروي المناكير - في حديثه انكاره - منكر الحديث - أنكر ما روى - هذا حديث منكر.
- حكمه هو ضعيف مردود.

فالشاذ والمنكر مرجوحان، والمحفوظ والمعروف راجحان لكن ليس في المحفوظ ضعف والمعروف ضعيف بالنسبة إلى المنكر، وبعضهم لم يعتبروا في الشاذ والمنكر قيد المخالفة، وقالوا:

الشاذ [1]: ما رواه الثقة وكان منفردا في هذه الرواية وبعضهم لم يعتبروا في الشاذ كون الراوي ثقة أيضا وبعضهم لم يعتبروا في المنكر كون الراوي ضعيفا أيضا وكذا المنكر عند هذا البعض ليس مخصوصا بالصورة المذكورة وحديث المطعون بالفسق والغفلة، وكثرة الغلط داخل في المنكر بهذا الاصطلاح وهذه الاصطلاحات لا مشاحاة فيها.

المعلل [2]: بصيغة اسم المفعول التعليل في اصطلاحهم إسناد فيه علل وأسباب قادحة في صحته ويعرفها أهل المهارة والحذاقة في علم الحديث.

ثم اعلم أن للحديث أقساما ثلاثة: الصحيح والحسن والضعيف.

فالصحيح [3]: هو الحديث الذي ثبت بنقل عدل ضابط

---

(1) في اللغة المنفرد أ، الخارج عن الجماعة أو ما خالف القاعدة أو القياس.
حكمه لا يحتج به.

(2) في اللغة اسم مفعول من أعله بكذا فهو معل، وهو اللغة الفصحى ويقال: فلان عالجه من علته فهو معلل، أو يقال أعله الله فهو معلل، وهو من النوادر.
حكمه: أن العلة تقدح صحة الحديث والحديث المعلل من أنواع الضعيف.

(3) في اللغة ضد السقيم وهو الشيء السليم من العيوب والأمراض والصحيح من الأقوال =

متصلا سنده إلى المنتهى، فإن كانت هذه الصفات على وجه الكمال فهو: الصحيح لذاته، وإن كان فيها نوع قصور ونقصان. فإن كان النقصان منجبرا بكثرة الطرق فهو: الصحيح لغيره. وإن كان لم ينجبر بكثرة الطرق فهو: الحسن لذاته.

وإن كان الحديث الضعيف قد انجبر ضعفه بكثرة الطرق فهو: الحسن لغيره.

والظاهر من كلام القوم أن: الحسن: ما تطرق فيه النقصان في جميع الصفات المذكورة، لكن التحقيق أن النقصان في الحسن لذاته ليس إلا في الضبط وباقي الصفات باقية على حالتها وفي الضعيف والحسن لغيره: النقصان في جميع الصفات المذكورة ثم لابد من تحقيق معنى العدالة والضبط ليعلم.

حقائق هذه الأقسام.

=

ما يعتمد عليه.

مراتب الحديث الصحيح السبعة هي:

- ما اتفق عليه البخاري ومسلم.
- ما انفرد به البخاري.
- ما انفرد به مسلم.
- ما كان على شرطهما ولم يخرجاه.
- ما كان على شرط مسلم ولم يخرجه.
- ما كان على شرط البخاري ولم يخرجه.
- ما صح عند غيرهما من الأئمة كابن خزيمة وابن حبان مما لم يكن على شرطهما.

حكمه: وهو أعلى مرتبة من الحسن وهو محتج به.

أما: **العدالة** [1]:

فهو ملكة تحمل صاحبها على ملازمة التقوى والمروءة.

المراد من التقوى عندهم الاجتناب عن الأعمال السيئة من الشرك والفسق والبدعة وفي الاجتناب عن الصغائر اختلاف.

والمختار عدم الاشتراط إلا إذا كان الإقدام على الصغيرة على سبيل الدوام، فإنه أيضا كبيرة.

والمراد بالمروءة التنزه عن الأفعال الخسيسة كالأكل والشرب في السوق والبول في الشارع العام، وأمثال ذلك.

ثم لا يخفى عليك أن عدل الرواة أعم من عدل الشهادة لشمول الأول العدد دون الثاني.

وأما **الضبط**: فهو أن يحفظ الراوي مسموعه ومرويه عن الفوات والإخلال بحيث يتمكن من استحضاره حيث شاء ثم الضبط.

أما ضبط الصدور فهو بالتذكر وحفظ القلب عن النسيان وأما ضبط الكتاب فهو بحفظه وصيانته عند نفسه إلى وقت الأداء.

ثم لابد أيضا من بيان وجوه الطعن المتعلق بالعدالة والضبط لمعرفة هذه الأقسام ولمعرفة أقسام الضعيف. اعلم أن

---

(1) في اللغة هو مصدر عدل والعدل والعدالة واحد هي ما قام في النفوس أنه مستقيم، وهو ضد الجور، والعدل من الناس: المرضي قوله وحكمه، والعدل الذي لم يظهر منه ريبة، وقد ذكر ابن الصلاح تحت بشيء من التفصيل، فقال أن يكون مسلما بالغا، عاقلا، سالما من أسباب الفسق وخوارم المروءة.

علماء الحديث حصروا وجوه الطعن في العدالة في الخمسة:

- الأول: كذب الراوي.
- الثاني: اتهامه به.
- الثالث: فسقه.
- الرابع: جهالته.
- الخامس: كونه مبتدعا.

أما كذب الراوي: فهو أن يكون ثابت الكذب عمدا في الحديث النبوي فإذا ثبت كذبه في حديث من الأحاديث فهو مطعون بالكذب، وحديث الراوي المطعون بالكذب سواء كان كذبه فيه أو في حديث آخر يسمى موضوعا ومختلقا وهذا هو المراد من الموضوع في اصطلاحهم.

وليس في الحديث الموضوع شرط: أن يكون الكذب والوضع فيه بعينه، والراوي المتعمد بالكذب في الحديث النبوي، وإن وقع الكذب منه في مدة عمره مرة واحدة في واحد لم يقبل حديثه وإن تاب وأحسن حاله، بخلاف شاهد الزور، فإنه إذا تاب تقبل شهادته كذا قالوا.

- وأما اتهام الراوي بالكذب فهو أن يكون مشهورا بالكذب في الأقوال وإن لم يثبت كذبه في الحديث النبوي على صاحبه الصلاة والسلام، وحديث الراوي المطعون باتهام الكذب يسمى متروكا كما يقال:حديثه متروك. ومثل هذا الشخص لو تاب عن الكذب وأصلح حاله بحيث ظهر ولاح آثار الصلاح من ناحية حاله يجوز أن يسمع حديثه.

-و أما فسق الراوي: فالمراد به هو الفسق في العمل لا في الاعتقاد فإنه داخل في البدعة، والكذب داخل في الفسق، لكن لما كان الطعن باعتباره أشد وحكمه مباينا أفردوه.

- وأما جهالة الراوي: فالمراد بها أن لا يكون اسمه معلوما فجهالة اسمه طعن فيه لأنه لم يعلم أنه ثقة أولا كما يقال: أخرج رجل، أو أخرج شيخ وهذا الحديث يسمى مبهما، وهو غير مقبول إلا إذا كان صحابيا، فإن الصحابة كلهم عدول، ولو ذكر المبهم بعبارة التعديل كأن يقال أخرج عدل أو ثقة، ففيه اختلاف والصحيح: أنه غير مقبول أيضا حتى يسميه إلا إذا قاله إمام حاذق.

- وأما بدعة الراوي: فهو أن يكون معتقدا بشيء على خلاف ما هو معروف ومعلوم من رسول الله ﷺ بنوع شبهة وتأويل لا بطريق الجحود والعناء فإنه كفر وحديث المبتدع مردود تورعا.

وأما وجوه الطعن المتعلق بالضبط فهي أيضا خمسة:

- الأول: فرط الغفلة.

- الثاني: كثرة الغلط.

- الثالث: مخالفة الثقات.

- الرابع: الوهم.

- الخامس: سوء الحفظ.

أما فرط الغفلة وكثرة الغلط فهما متقاربان.

الغفلة في السماع وتحمل الحديث والغلط في السماع وأدائه.

- وأما مخالفة الثقات: فهو إما في الإسناد أو في المتن وهما على أنواع متعددة، وهي توجب الشذوذ في الحديث وجعلها من وجوه الطعن المتعلق بالضبط بسبب أن الباعث على هذه المخالفة هو عدم الضبط والحفظ وعدم صيانته عن التغيير والتبديل.

- وأما الوهم فهو أن يكون بناء رواية الراوي على توهمه وذلك يقع في الإسناد غالبا وفي المتن نادرا، ولكن الإطلاع عليه من أغمض علوم الحديث وأدقها ولا يحصل هذا الإطلاع إلا لمن أوتي له فهم ثاقب وحفظ واسع للأسانيد والمتون ومعرفة كاملة بمراتب الراوي وأحوال الأسانيد والمتون كما كان للمتقدمين من أرباب هذا الفن.

وأما سوء الحفظ: فهو أن لا يكون صوابه غالبا على خطئه ولا يكون حفظه واتيانه أكثر من سهوه ونسيانه سواء كان خطؤه غالبا على صوابه، أو كانا متساويين، وكذا السهو والنسيان.

فالمخلص عن سوء الحفظ ليس إلا بعدم الخطأ مطلقا، أو بغلبة سمع الصواب عليه، وكذا السهو والنسيان.

ثم اعلم أن الراوي في الحديث الصحيح إن كان واحدا في جميع المواضع أو في بعض المواضع يسمى غريبا وان كانا اثنين يسمى عزيزا وان كانوا اكثر من اثنين يسمى: مشهورا: ومستفيضا فإن كانت كثرة الرواة في كل موضع بحد لا يجوز العقل توافقهم

على الكذب يسمى: **متواترا** [1].

والغريب يسمى فردا أيضا ولا يخفى عليك أن الراوي إن كان واحدا في جميع المواضع يسمى فردا مطلقا، وإن كان في موضع واحد يسمى فردا نسبيا ففي كون الحديث غريبا وفردا يكفي كون الراوي واحدا في موضع واحد وإن كان في مواضع متعددة أخرى أكثر من واحد ففي:

العزيز [2]: لا بد أن يكون الراوي في جميع المواضع اثنين صريحا أو ضمنا.

وفي: **المشهور**[3]: لا بد في جمع المواضع كونه أكثر من

---

(1) في اللغة: اسم فاعل من تواتر يتواتر وهو التتابع يقول تواترت الخيل إذا جاءت يتبع بعضها بعضا وشروط المتواتر هي:
- أن يروجه عدد كثير.
- أن يوجد هذا العدد في جميع طبقات السند.
- أن تحيل العادة توافقهم على الكذب.
- أن يكون مسند خبرهم الحسن.
حكمه: لا شك أن الخبر المتواتر يفيد العلم الضروري أي اليقين والقطعي.

(2) في اللغة هو صفة مشبهة من عز يعز بالكسر بمعنى قل أو من عز يعز بالفتح بمعنى قوي واشتد.

(3) في اللغة: هو اسم مفعول من شهرت الأمر إذا أظهرته ورجل مشهور معروف المكان مذكور، وسمي بذلك لوضوحه قلت: هذا المشهور غير الاصطلاحي فمن:
- المشهور عند أهل الحديث: أن يروي [illegible] شهرا ببلد يدعو على رجل.
- المشهور عند الفقهاء: بعض [illegible] الطلاق.
- المشهور عند الأصوليين: رفع عن [illegible] النسيان وما استكرهوا عليه.

=

اثنين صريحا كله فإن كان في بعض المواضع اثنين وفي بعضهما أكثر من اثنين فهو داخل في العزيز، كما أنه إن كان في بعض المواضع واحدا وفي باقي المواضع اثنين أو أكثر يكون: غريبا.

فاعلم أن معنى كون الراوي في العزيز في جميع المواضع اثنين ان يكون صريحا أو ضمنا بعد كون البعض في بعض المواضع صريحا فمن هذا التفصيل علمت معنى قولهم في هذا الفن بحكم الأقل على الأكثر، وقد عرفت من هذا التحقيق أن الغرابة لا تنافي الصحة لأن كل واحد من آحاد رجاله ثقة.

وقد تطلق الغرابة [1]، ويراد بها الشذوذ الذي هو من أقسام الطعن عند الأكثر في الحديث كما سبق في بيان الشاذ والمنكر والمعلل.

وقد يجيء الشذوذ الغرابة بمعنى كون الراوي منفردا فلا

=

- المشهور عند النحاة: نعم العبد صهيب، ولو لم يخف الله لم يعصه.
- المشهورين العامة من دل على الخير فله مثل أجر فاعله.

وهذا المشهور غير الاصطلاحي منه ما له إسناد واحد فصاعدا ومنه ما ليس له إسناد أصلا وهو المشهور الاصطلاحي منه الصحيح ومنه الحسن ومنه الضعيف ومنه ما هو دون ذلك.

(1) في اللغة: هو صفة مشبهة بمعنى البعيد يقال كلامه غريب أي بعيد عن الفهم.

الغريب على قسمين:

- الغريب المطلق: هو ما كانت الغرابة والتفرد في أصل سنده.
- الغريب النسبي: هو ما كانت الغرابة والتفرد في أثناء سنده.

ينافي الشذوذ بذلك المعنى الصحة كما لا تنافيها الغرابة.

ثم لا تغفل أنك إذا عرفت معنى الصحيح لذاته ولغيره ومعنى الحسن لذاته ولغيره علمت أن:

الضعيف: هو الذي فقد فيه الشرائط المعتبرة في الصحة والحسن لذاتهما ولغيرهما أيضا متفاوتة بعضها فوق بعض في الرجحان والعمل والاحتجاج بتفاوت تلك الصفات ودرجاتها بعد الاشتراك في أصل الصحة والحسن.

هذا ما تيسر لنا في تحقيق أقسام الحديث من الكتب المعتبرة ومعرفة هذا التفصيل وإن لم تكن ضرورية هنا ولكن لما كان إخواننا في الدين وأعواننا في طلب اليقين منشغلين بتصحيح المشكلات في بعض الأحاديث في هذا الأوان والحين وكانوا متحيرين عند سماع هذه الأسامي والطالبين لبياننا فصلناها إزالة لحيرتهم.

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

قد كمل طبع هذا الشرح اللطيف والمتن المنيف من أصول الحديث.

في زمن حضرة السلطان (ابن السلطان عبد العزيز خان) أدام المولى ظلال عنايته على مفارق الانام في المطبعة الواقعة في وزير خانى في أوائل ذي القعدة من سنة ثمان وثمانين ومئتين وألف من هجرة من له العز والشرف.

المختصر في مصطلح أهل الأثر

لعبد الله بن محمد الشنشوري الشافعي المصري
(935 - 999 هـ)

تقديم وتعليق
الشيخ أبي عاصم بشير ضيف بن أبي بكر المالكي الجزائري

الإمام الشنشوري
(935 - 999 هـ)

هو: عبد الله بن محمد بن عبد الله بن علي العجمي الشنشوري الفرضي من فقهاء الشافعية.

كان خطيب جامع الأزهر الشريف بمصر نسبته إلى شنشور من قرى المنوفية [1].

* **مشائخه**[2]:

- جلال الدين السيوطي.
- القاضي زكريا.
- السعد الذهبي.
- الكمال الطويل.
- النور المحلي.

* **مؤلفاته**[3]:

- فتح القريب المجيب، مطبوع في جزءين في الفرائض.

---

(1) الأعلام للزركلي: 4 - 128.

(2) الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، نجم الدين الغزي: 2 - 37.

(3) الأعلام للزركلي: 4 - 128 - شذرات الذهب: 8 - 395 - معجم المؤلفين: 10 - 226.

- قرة العينين في مساحة ظرف القلتين، مخ - فقه.
- الفوائد الشنشورية في شرح المنظومة الرحبية، مطبوع.
- بغية الراغب. مخطوط.
- الفوائد المرضية في شرح الملقبات الوردية. مخطوط.
- شرح تحفة الأحباب في معرفة الحساب. مخطوط.
- خلاصة الفكر في شرح المختصر في مصطلح أهل الأثر[1]. مطبوع.

(1) حققها كل من: صابر بن محمد بن سعد الله الزبياري. دار الأرقم. الكويت: 1405. وأحمد فريد المزيد ط: دار الكتب العلمية. بيروت: 2005.

المخطوط في سطور

لقد كانت: " خلاصة الفكر شرح المختصر في مصطلح أهل الأثر " في الأصل عبارة عن دروس كان قد ألقاها الإمام الشيخ: عبد الله بن محمد الشنشوري المصري على مجموعة من طلابه. وكان ابنه عبد الوهاب [1] واحدا منهم واستطاع كتابة هذه الدروس في مخطوط. لكن المنية وافته وهو في السادسة والعشرين من العمر.

بعدها وجد والده هذه المخطوطة التي كانت عبارة عن متنه الذي ألقاه وهو: " المختصر في مصطلح أهل الأثر " فقرر شرحها بعد إلحاح طلابه عليه. فخرجت بذلك:

" خلاصة الفكر شرح المختصر في مصطلح أهل الأثر " [2] التي كتبها فيما بعد تلميذه المخلص: مسلم الأزهري [3] واستغرق في ذلك تسعة أشهر كاملة.

وبذلك تكون هذه المخطوطة هي النسخة الثانية المكتوبة عن الأصل، والله أعلم.

---

(1) كان مولده سنة: 970 ووفاته سنة: 996. أي عاش مدة: 26 سنة فقط.

- الكواكب السائرة بأعلام المائة العاشرة للشيخ نجم الدين الغزي: 2 - 38.

- الأعلام للزركلي: 4 - 128 ومعجم المؤلفين: 10 - 226.

(2) فرغ من تأليفها في: 20 صفر سنة 998 هـ.

وانظر المصادر السابقة الذكر.

(3) انظر المصادر السابقة الذكر: الكواكب السائرة: والأعلام ومعجم المؤلفين.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وأشهد أن لا إله إلا الله الملك الحق المبين، وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله خاتم النبيين والمرسلين ﷺ، وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد، فيقول الفقير عبد الله بن الشيخ بهاء الدين الشنشوري الشافعي [1] غفر الله له ولوالديه ولولده عبد الوهاب [2] وللمسلمين، آمين.

هذه مقدمة في مصطلح الحديث نافعة إن شاء الله، سميتها "المختصر في مصطلح أهل الأثر ".

اعلم أن أهل علم الأثر قسموا الحديث إلى: صحيح وحسن وضعيف.

فالصحيح: ما رواه العدل الضابط عن مثله متصل السند إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة قادحة.

وأن أول من صنف في الصحيح: الإمام أبو عبد الله

---

(1) هو بهاء الدين محمد ابن الشيخ جمال الدين عبد الله ابن الشيخ الصالح نور الدين علي العجمي الشنشوري نسب لقرية من قرى المنوفية بالديار المصرية سكن جده الشيخ علي العجمي بقرية بالقرب منها، يقال لها شوشاي.

(2) هو الذي أملى عليه هذه المقدمة، وكان شابا نشأ في عبادة الله تعالى، مواظبا على الاشتغال بالعلم الشريف، فلما بدا صلاحه أتاه هادم اللذات ومفرق الجماعات.

محمد بن إسماعيل البخاري [1] ﷺ، وكتابه مقدم على غيره.

ثم الإمام مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري[2] ﷺ وكتابه بعد كتابه، فيقدم ما اتفقا عليه، ثم ما رواه الإمام البخاري ثم ما رواه مسلم، ثم ما كان على شرطهما، ثم ما كان على شرط البخاري وحده، ثم ما كان على شرط مسلم وحده، ثم ما كان على شرط غيرهما.

و المعتمد إمساكنا عن الحكم على سند بأنه أصح الأسانيد [3] وقد خاض في ذلك قوم، فقيل:

نافع عن عبد الله ابن عمر ﷺ، وإن زدت راويا عن مالك، فقل: الإمام الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر ﷺ أجمعين [4].

---

(1) هو: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن ابراهيم بن المغيرة بن بردز به بباء موحدة مفتوحة ثم راء ساكنة ثم دال مهملة مكسورة، ثم ياء موحدة وبردز به معناها بالعربية: الزراع.

(2) هو: أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، من بني قشير قبيلة من العرب معروفة.

(3) هو: الإمام أبو عبد الله مالك بن أنس بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث بن الغيمان سمع نافعا مولى ابن عمر والزهري، وعبد الله بن دينار.

(4) قلت: أما مسألة ما رواه مالك عن نافع أو الشافعي عن مالك أو أحمد عن الشافعي قد دون فيها السلف رسائل:

- الفانيد في حلاوة الأسانيد، السيوطي. وهي فيما رواه مالك عن أبي حنيفة أو العكس.
- السلسلة الذهبية فيما رواه الإمام الشافعي عن مالك عن نافع لابن حجر العسقلاني، تحقيق عبد المعطي قلعجي.
- السلسلة الذهبية أبو بكر بن موسى الحازمي.
- أقوم المسالك في رواية مالك عن أبي حنيفة وأبي حنيفة عن مالك، للإمام المحدث

=

وان زدت راويا عن الشافعي فقل الإمام أحمد عن الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أجمعين.

والحسن لذاته: قال الخطابي [1]: هو ما عرف مخرجه واشتهرت رجاله.

والحسن لغيره: قال الترمذي [2]: هو ما سلم من الشذوذ، ولم يكن في رواته من يتهم بالكذب ولم يكن ورد فرداً.

والضعيف [3]: ما ليس بصحيح ولا حسن.

فصل: والمرفوع ما أضيف إلى النبي ﷺ قولا أو فعلا أو

=

محمد زاهد الكوثري.

(1) هو: الحافظ أبو سليمان حمد - بإسكان الميم - ابن محمد بن ابراهيم بن الخطاب البستي الشافعي.

(2) هو: الحافظ أبو عيسى بن سورة الترمذي بكسر التاء والميم على المشهور، نسبة إلى ترمذ مدينة بطرق جيحون.

(3) قلت: قال النووي هو ما لم يجتمع فيه شروط الصحيح ولا شروط الحسن وأطنب فيه ابن حبان في تقسيمه فبلغ به 50 قسما إلا واحدا ولأهل هذا الشأن رسائل كثيرة في هذا الباب ومنها:

- رفع العتاب والملام عمن قال العمل فالحديث الضعيف حرام قاسم القادري الفاسي.
- المنهل اللطيف في حكم العمل بالحديث الضعيف ابن عباس العلوي المالكي.
- الظل الوريف في حكم العمل بالحديث الضعيف للشيخ ابي اسحاق الحويني.
- القول المنيف في حكم العمل بالحديث الضعيف الشيخ أحمد الزميرلي.
- الحكم بالعمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال الشيخ فوزي بن محمد العودة.
- الحديث الضعيف اسبابه واحكامه. ماهر منصور عبد الرزاق.
- حكم الاحتجاج بالحديث الضعيف - عبد الله عبد الكريم الخيضر.

فصل الاعتبار: هو النظر في طرق الحديث ليعلم هل شارك راويه الذي يظن تفرده به راو آخر فيما رواه من ذلك الحديث في شيخه أو شيخ شيخه فما فوقه أم لا، فإن شورك من راو ومعتبر في شيخه بلفظه فهي المتابعة التامة، وإن شورك شيخه أو شيخ شيخه في رواية كل منهما عن شيخه فما فوقه بلفظه فهي المتابعة القاصرة.

وإن أتى متن عن ذلك الصحابي أو عن غيره بمعناه فهو الشاهد فالحاصل أن المتابع مختص بما كان باللفظ، سواء كان من رواية ذلك الصحابي - أم لا، وأن الشاهد مختص بما كان بالمعنى كذلك، وقد يطلق الشاهد على المتابع، ورجح الشهاب ابن حجر[1] أن افتراقهما بالصحابي فما جاء عن ذلك الصحابي بلفظه أو بمعناه

=

ولخطورته لأن فيه الأخذ والرد ولا أعلم إلا هذه الرسائل:

- الفرائد المقصورة في الأحاديث الشاذة المردودة - الشيخ المحدث الغماري.
- البيان المكلل في تحقيق الشاذ والمعلل، للشيخ المحدث محسن بن حسين الأنصاري اليمني.
- تنبيهات في الفصل بين الشذوذ وزيادة الثقات " للشيخ علي حسن عبد الحميد الحلبي".

وبعد البحث والتنقيب في بطون الكتب عثرت على كتاب في الحديث الشاذ، للإمام ابن العنبس حمد بن اسحاق بن ابراهيم الصميري الكوفي المتوفى 275 هـ.

(1) هو: شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي المتوفى سنة 852 هـ.

وانظر ما كتبه تلميذه السخاوي في حوادث الدرر في مناقب شيخ الاسلام بن حجر وكذلك كتاب عبد الستار الشيخ ابن حجر أمير المؤمنين في الحديث.

فمتابع وما جاء عن غيره بلفظه أو بمعناه فشاهد وما خلا عن التابع والشاهد ففرد.

وينقسم إلى الشاذ والمنكر كما مر.

والمعلل [1]: ما كان مشمولا بعلة خفية.

والمضطرب: ما ورد مختلفا من راو واحد، فأكثر في متن أو في سند بحيث يتساوى الاختلاف.

والمدرج: الملحق في الخبر من قول راو أو صحابي أو غيره بلا فصل.

والموضوع [2]: هو الخبر الكذب المختلق على

---

(1) قلت: هو باب خطير وعظيم لا يقدر عليه إلا جهابذة هذا الشأن ومن هؤلاء أبو الحسن دارقطني في كتابه العظيم: " العلل " وقد سماه بعض أهل العلم " كتاب الإسلام " وهو في الحقيقة ليس من جمعه إنما هو من جمع تلميذه أبي بكر البرقاني وكانت عبارة عن صكوك من الأسئلة فامتلأت قمطار من تلك الأسئلة وقيل في رواية أخرى جمعه الدارقطني من الكتاب الكبير للإمام الحافظ المحدث أبي بكر بن أبي شيبة.

(2) قلت: قال ابن الصلاح: اعلم ان الحديث الموضوع شر الأحاديث الضعيفة ولا تحل روايته لأحد علم حاله في أي معنى كان، إلا مقرونا ببيان وضعه، بخلاف غيره من الأحاديث الضعيفة التي يحتمل صدقها في الباطل حيث جاز روايتها في الترغيب والترهيب ومن أهم الكتب في هذا الباب:

الموضوعات: عبد الرحمن ابن الجوزي.

- اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة: السيوطي.

- تنزيه الشريعة على الاخبار الشنيعة علي بن عراق الكناني.

- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، الشوكاني.

- تذكرة الموضوعات: محمد بن الطاهر المقدسي.

=

رسول الله ﷺ، المصنوع من واضعه، وهو شر أنواع الضعيف.

ولا تحل روايته لأحد علم بحاله إلا ببيان وضعه، ويعرف وضع الحديث بإقرار واضعه، أو بركاكة اللفظ، أو غير ذلك.

والمقلوب قسمان: ما كان مشهورا براو، فأبدل بواحد نظيره للترغيب فيه أو ما قلب فيه سند المتن فيجعل لمتن آخر مروي بسند غيره وبالعكس لقصد الامتحان [1]. ومنه قلب ما لم يقصد قلبه.

والتدليس ثلاثة أقسام: تدليس الإسناد كمن يسقط من حدثه لصغره أو لضعفه ويرتقي لشيخ شيخه فمن فوقه بعن ونحوها.

وتدليس الشيوخ: وهو أن يصف الشيخ بما لا يعرف به من اسم أو كنية أو لقب أو غيرها.

=

- الموضوع للإمام الجوزقاني.

وأهم الدراسات المعاصرة في هذا الباب.

- الوضع في الحديث: شيخ عمر فلاتة.

- الوضع في الحديث الأستاذ مبارك بن محمد.

- الوضع في الحديث وآثاره السيئة على الأمة نهاد عبد الحليم عبيد.

(1) قلت: كامتحان المحدثين ببغداد الإمام البخاري وذلك لما ورد بغداد فامتحنوه بمائة حديث، حيث اجتمعوا على تقليب متونه وأسانيد. فرد المائة إلى أصوله ولم يخف عليه موضع ما قلبوه وركبوه فأقر لهم بالحفظ وأذعنوا له بالفضل، وأغرب من حفظه لها، وتيقظه لتمييز صحيحها من خطئه حفظه لتواليها كما ألقيت عليه مرة واحدة ﷺ.

وقال لحافظ ي حجر معلقا بعد عجب أنه يعرف الصواب فإن الصواب يعرفه كل أحد بعجب حفظ محفوظ على ترتيب ما ألقوه عليه.

وتدليس التسوية وهو شرها، وهو أن يروي حديثا عن ضعيف بين ثقتين لقي أحدهما الآخر، فيرويه عن الثقة الأول عن الثقة الثاني، ويسقط الضعيف من بينهما.

فصل أقسام التحمل ثمانية: اولها: سماع لفظ الشيخ ثم: القراءة على الشيخ من حفظ أو كتاب، والشيخ أو ثقة غيره حافظ لما قرئ أو ممسك لأصله مع استماع وعدم غفلة وتسمى عرضا.

ثم: الإجازة. وهي أنواع: أرفعها تعيين المجاز به والمجاز له.

ثم المناولة، وهي قسمان:

- مقرونة بإجازة وهي أعلى الإجازات.
- وغير مقرونة بها.

ثم المكاتبة بخط الشيخ أو ثقة غيره بإذنه.

ثم إعلام الشيخ الطالب بشيء من مروياته مجردا عن الإجازة.

- ثم الوصية من الشيخ عند موته أو سفره بكتاب أو نحوه.
- ثم الوجادة: وهي أن تجد بخط من عاصرته أو عهدت وجوده ما لم يحدثك به ولم يجز لك، فقل: وجدت بخطه إن وثقت بالخط، فإن لم تثق فقل: وجدته عنه أو بخط قيل: إنه خط فلان نحوهما فإن وجدت بغير خطه، لكن وثقت بصحة النسخة فقل: قال فلان، فإن لم تثق بصحتها فقل: بلغني.

وفي الإجازة وما بعدها خلاف يختلف به الترجيح.

فصل: وصيغ الأداء: سمعت وحدثني، ثم أخبرني وقرأت

عليه ثم قرأ عليَّ وأنا أسمع، ثم ناولني، ثم شافهني، ثم كتب إلي ثم:عن ونحوها.

فصل: إن قل عدد السند: فإما أن ينتهي إلى النبي ﷺ، أو إلى إمام كشعبة [1].

فالأول: العلو المطلق، والثاني: العلو النسبي.

وفي العلو النسبي الموافقة وهي الوصول إلى شيخ أحد المصنفين من غير الطريق التي توصل إلى ذلك المصنف.

وفيه البدل، وهي الوصول إلى الشيخ شيخه كذلك وفيه المساواة، وهي استواء عدد الإسناد من الراوي إلى آخره مع إسناد المصنفين.

وفيه المصافحة: وهي الاستواء مع تلميذ ذلك المصنف [2].

فإن تشارك الراوي ومن روى عنه في السن أو اللقي فهو رواية الأقران.

---

(1) قلت: قال ابن حجر مثل شعبة بن الحجاج ومالك، والثوري والشافعي والبخاري ومسلم ونحوهم ﷺ.

(2) قال الشيخ الإمام ابن حجر رحمه الله: كأن يروي النسائي مثلا حديثا يقع بينه وبين النبي ﷺ فيه أحد عشر نفسا. فيقع له ذلك الحديث بعينه بإسناد آخر إلى النبي ﷺ يقع بيننا، فيه وبين النبي ﷺ خمسة عشر نفسا. فتساوى النسائي من حيث العدد مع قطع النظر عن ملاحظة ذلك لإسناد خاص.

ومنه المدبج: وهو أن يروي كل من الفريقين عن الآخر وإن روى عن من دونه في السن أو اللقي أو المقدار، فهو رواية الأكابر عن الأصاغر [1].

ومنه رواية الآباء عن الأبناء [2]. وعكسه هو الأكثر الغالب.

وإن اشترك اثنان عن شيخ تقدم موت أحدهما فهو السابق واللاحق [3].

وإن روي عن اثنين متفقي الاسم أو مع اسم الأب والجد

---

(1) قال العراقي رحمه الله: ومنها أن يكون الراوي أقدم طبقة وأكبر سنا من المروى عنه، كرواية الزهري ويحيى بن سعيد الانصاري عن مالك بن أنس، ومنها أن يكون الراوي أكبر قدرا من المروي عنه لعلمه وحفظه: كرواية مالك، وابن أبي ذئب عن عبد الله بن دينار، ومنها أن يكون الراوي أكبر من الوجهين معا كرواية عبد الغني بن سعيد عن محمد بن علي الصوري وكرواية الخطيب البغدادي عن ابن ماكولا.

ومن هذا النوع وهو رواية الأكابر عن الأصاغر برواية الصحابة عن التابعين كرواية الأربعة وهم عبد الله بن عباس وعبد الله بن الزبير - عبد الله بن عمرو بن العاص.

(2) قال ابن حجر: وقد جمع الحافظ صلاح الدين العلائي من المتأخرين مجلدا كبيرا في معرفة من روى عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ وقد لخصت كتابه المذكور، وزدت عليه تراجم كثيرة جدا وأكثر ما تسلسلت فيه الرواية عن الآباء بأربعة عشر أبا.

(3) قال العراقي رحمه الله: قد صنف فيه الخطيب رحمه الله كتابا سماه السابق واللاحق، وموضوعه أن يشترك راويان في الرواية عن شخص واحد، وأحد الراويين متقدم والآخر متأخر، بحيث يكون بين وفاتيهما أمد بعيد، قال ابن الصلاح رحمه الله: ومن فوائد ذلك تقدير حلاوة علو الإسناد في القلوب، وقال الشيخ زكريا الأنصاري رحمه الله: ومن فوائده الأمن من ظن سقوط شيء من إسناد المتأخر.

أو النسبة ولم يتميزا، فإن كانا ثقتين لم يضر.

ويتبين المهمل منهما باختصاص الراوي بغيره، فإن لم يتبين الاختصاص أو كان مختصا بهما معا، فإشكاله شديد يرجع فيه إلى القرائن.

وإن روى عن شيخ حديثا فجحد الشيخ مرويه جزما رد ذلك الخبر أو احتمالا قبل في الأصح وفي هذا النوع من حدث ونسي.

فصل الرواة: إن اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم واختلفت أشخاصهم فهو المتفق والمفترق [1].

وإن اتفقت أسماؤهم خطا واختلفت نطقا فهو المؤتلف والمختلف [2].

وإن اتفقت أسماؤهم واختلفت أسماء آبائهم نطقا أو اختلفت أسماؤهم واتفقت آباؤهم فهو المتشابه.

فصل: ومن المهم للمحدث معرفة طبقات الرواة ومواليدهم ووفياتهم [3] وبلدانهم وأحوالهم، ومن تعديل وتجريح

---

(1) قال ابن حجر: قد صنف فيه الخطيب كتابا حافلا، وقد لخصته وزدت عليه أشياء كثيرا، وهذا عكس ما تقدم من النوع المسمى: بالمهل لأنه يخشى منه أن يظن الواحد اثنين، وهذا يخشى منه أن يظن الاثنان واحدا.

(2) قال الشيخ زكرياء: وهذا الفن لايدخله القياس ولا قبله ولا بعده شيء يدل عليه والتصانيف فيه كثيره وأكملها بالنسبة لما قبله: كتاب الاكمال لابن ماكولا.

(3) قال العراقي: الحكمة في وضع أهل الحديث التأريخ لوفاة الرواة ومواليدهم وتواريخ السماع، وتأريخ قدومه فلان بلدا كذا لفلاني ليختبروا بذلك من لم يعلموا صحة دعواه، =

وجهالة ومراتب الجرح والتعديل.

وأرفع التعديل: الوصف بأفعل كأوثق الناس، ثم ما تأكد بصفة كثقة ثقة، أو بصفتين كثقة حافظ.

وأدناها: ما أشعر بالقرب من أسهل التجريح كشيخ أو يروى حديثه.

وأسوأ ألفاظ التجريح: الوصف بأفعل كأكذب الناس ثم دجال، أو كذاب، أو وضاع.

وأسهلها: سيء الحفظ، أو لين، أو فيه أدنى مقال، وتقبل التزكية من عارف ولو كان واحدا على الأصح.

والجرح مقدم على التعديل إن صدر من عارف مفسرا، وإن خلا عن تعديل قبل على المختار.

ومن المهم: معرفة كنى المسمين [1]، وأسماء المكنيين، ومن اسمه كنيته، ومن كثرت كناه أو نعوته، ومن وافقت كنيته اسم أبيه أو عكسه، أو كنيته كنية زوجته أو اسم شيخه اسم أبيه ومن نسب إلى غير أبيه، أو إلى غير ما يسبق إلى الفهم، ومن اتفق اسمه واسم أبيه وجده، أو اسمه واسم شيخه اسم أبيه ومن نسب إلى غير

=

قال الثوري: لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ، وقال حسان بن يزيد: لم نستهن على الكذابين بمثل التاريخ، نقول للشيخ: سنة كم ولدت؟ فإذا أقر بمولده عرفنا صدقه من كذب، وقال حفص بن عفاث: إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين.

(1) قال ابن حجر: ممن اشتهر باسمه وله كنية لا يؤمن أن يأتي في بعض الروايات مكنيا فيظن أنه آخر.

أبيه، أو إلى غير ما يسبق إلى الفهم، ومن اتفق اسمه واسم أبيه وجده، أو اسمه واسم شيخه وشيخ شيخه فصاعدا، ومن اتفق اسم شيخه والراوي.

ومن المهم: معرفة الأسماء المجردة [1] و المفردة، والكنى المفردة والألقاب والأنساب إلى القبائل أو الأوطان، بلادا أو ضياعا أو سككا أو مجاورة، وإلى الصنائع والحرف، وقد يقع فيها الاتفاق والاشتباه، وقد تقع الأنساب ألقابا.

ومن المهم: معرفة الموالي من أعلى أو أسفل، بالرق أو الحلف ومعرفة الإخوة والأخوات [2].

ومن المهم: معرفة آداب الشيخ والطالب [3] وسن التحمل

---

(1) قال ابن حجر: وقد جمعها جماعة من الأئمة، فمنهم من جمعها بغير قيد، كابن سعد في الطبقات، وابن أبي خيثمة والبخاري في تأريخها، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، ومنهم مَن أفرد الثقات كالعجلي وابن حبان وابن شاهين، ومنهم من أفرد المجروحين كابن عدي وابن حبان أيضا، ومنهم من يقيد بكتاب مخصوص كرجال البخاري بأبي نصر الكلاباذى، ورجال مسلم لأبي بكر بن منجوية، ورجالهما معا لأبي الفضل بن طاهر، ورجال أبي داود لأبي على الجياني ورجال الترمذي ورجال النسائي لجماعة من المغاربة، يعني كالحافظ ابن حمد الدورقي. فإن له الرجال كل منهما كتابا مفردا.

(2) قلت: وقد أفرد هذا النوع بالتصنيف. فصنف فيه على بن المديني، وسلم بن الحجاج وأبو داود والنسائي، وأبو العباس السراج.

(3) قلت هي كثيرة فمنها:

- أن يخلص النية فيما هو فيه لله تعالى.
- ولا يشينها بغرض دنيوي
- ويحسن خلقه.

=

والأداء [1] وصفة كتابة الحديث، وعرضه، وإسماعه، وسماعه والرحلة فيه، وتصنيفه على المسانيد أو الأبواب، أو على العلل أو على الأطراف.

ومن المهم: معرفة سبب الحديث، وقد صنفوا في غالب هذه الأنواع، وهي نقل محض مستغنية عن التمثيل ظاهرة التعريف فلتراجع في المبسوطات.

والله أعلم.

=

- ويحرض على نشر الحديث.
- وأن يتوضأ عند إرادة التحديث، ويغتسل ويستاك، ويقص أظافره وشاربه ويستعمل طيبا وبخورا، ويسرح لحيته ورأسه إن كان له شعر، ويلبس أحسن ثيابه.

(1) ومن آدابهم أن يجلس مستقبل القبلة بأدب ومهابة وإجلال. ويجلس على فراش يخصه أو منبر ينصب له.

قال الشيخ زكرياء: وكل ذلك على سبيل الندب تعظيما لحديث النبي ﷺ.

رسالة في أصول الحديث

لمحمد بن محمد سرحان العجماوي الفيومي رحمه الله

تقديم وتعليق

الشيخ أبي عاصم بشير ضيف بن أبي بكر المالكي الجزائري

العجماوي في سطور

العجماوي 1320 هـ - 1902 م . هو محمد بن محمد بن سرحان العجماوي فاضل مصري من اهل الفيوم له كتاب نتائج الفهوم في مبادئ العلوم 11 علما فرغ من تأليفه سنة 1326[1] هـ .

---

(1) المكتبة الأزهرية 6 – 285 - الأعلام 7 – 76.

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلّ اللهم على محمد وآله وصحبه أجمعين.

قال محمد بن محمد سرحان العجماوي الفيومي رحمه الله.

اعلم أن الحديث في اللغة ضد القديم وفي الاصلاح ما أضيف إلى النبي ﷺ قولا وفعلا وتقريرا قال الحافظ ابن حجر وكأنه أريد باطلاق الحديث على ما أضيف للنبي ﷺ مقابلة القرآن لأن الحديث ضد القديم وعلم الحديث قسمان احدهما علم الحديث دراية أي من جهة الدراية والتفكر وثانيهما علم الحديث رواية أي من جهة الرواية والنقل وقد حد الأول بأنه علم بقوانين يعرف بها احوال السند والمتن من صحة وحسن وضعف ورفع ووقف وقطع وعلو ونزول وكيفية التحمل والأداء وصفات الرجال وغير ذلك فقوله علم بقوانين يصح حمله على الملكة المستخرجة بمزاولة القوانين وعلى القواعد وعلى إدراكها وقوله أحوال السند والمتن أي سواء كانت تلك الأحوال عامة لهما كالصحة والحسن والضعف أو خاصة بالمتن كالرفع والوقف والقطع أو خاصة بالسند كالعلو والنزول والسند في اللغة المعتمد من قولهم فلان سندي أي معتمدي وفي الاصطلاح الطريق الموصلة إلى المتن يعني الرجال

الموصلين إليه، والمتن في اللغة ما صلب وارتفع من الأرض وفي الاصطلاح ما ينتهي إليه غاية السند من الكلام سمى بذلك لأن الشخص والمستند يقويه بالسند ويرفعه إلى قائله وقوله من صحة الخبر لبيان الأحوال فالصحيح ما احتوى على الاتصال والعدالة والضبط التام وخلا عن الشذوذ والعلة القادحة والاتصال عدم سقوط أحد من الرجال فخرج به المنقطع وهو ما سقط من رواته راو واحد قبل الصحابي في الموضع الواحد وان تعددت المواضع وخرج المعضل وهو الساقط منه اثنان في الموضع الواحد وإن تعددت المواضع والمرسل وهو الساقط منه الصحابي.

والعدالة أي عدالة الراوي تكون بالإسلام والبلوغ والعقل والسلامة مما يخل بالمروءة ومن الفسق وهو ارتكاب كبيرة أو اصرار على صغيرة والضبط التام أي صدرا أو كتابا فالأول ان يثبت ما سمعه في حافظته بحيث يتمكن من استحضارها متى شاء والثاني أن يصونه عنده منذ سمع فيه وصححه إلى أن يؤدى والشذوذ مخالفة الراوي الأرجح منه بزيادة ضبط أو كثرة عدده وغير ذلك من وجوه الترجيح في زيادة أو نقص في السند أو في المتن والعلة القادحة كالتدليس كأن يسقط شيخه وينقل عمن فوقه ممن عرف له منه سماع بلفظ لا يقتضي اتصالا بل يوهمه كقوله عن فلان إن فلانا قال كذا أو لا يسقطه لكن يصفه بغير ما اشتهر به من اسم أو كنية مثلا والحسن ما احتوى على الاتصال والعدالة والضبط الغير التام

وخـلا عـن الـشذوذ والعلـة القادحـة كالتدلـيس كـان يـسقط شـيخه ويـنقل عمـن فـوقه عـرف لـه مـنه سـماع بلفـظ لا يقتـضي اتـصالا بـل يـوهمه كقـوله عـن فـلان أن فلانـا قـال كـذا أولا يـسقطه لكـن يـصفه بغيـر مـا اشـتهر بـه مـن اسـم أو كنـية مـثلا والحـسن مـا احـتوى علـى الاتـصال والعدالـة والـضبط الغيـر الـتام وخـلا عـن الـشذوذ والعلـة القادحـة والـضعيف وهـو مـا نـزل عـن رتـبة الحـسن والمـرفوع مـا أضـيف للنبـي ﷺ سـواء اتـصل إسـناده أولا والموقـوف مـا أضـيف للـصحابي والمقطـوع مـا أضـيف للتابعـي والعالـي مـا قلـت رجالـه والـنازل مـا كثرت رجاله وقوله وكيفية التحمل..الخ.

كيفـية الـتحمل بالـرفع عطـف علـى أحـوال أقـسام: مـنها القـراءة علـى الـشيخ والـسماع مـنه والاجـازة وغيـر ذلـك وكيفـية الأداء تابعـة لكيفـية الـتحمل وقـوله وصـفات الـرجال أي مـن عدالـة وفـسق وقـوله: وغيـر ذلـك كـرواية الحـديث بالمعنـى وروايـة الأكابـر عـن الأصـاغر وقـد حـد أيـضا بـوجه أخـص بأنـه علـم يعـرف بـه أحـوال الـراوي والمـروي مـن حـيث القـبول والـرد وقـد عـرفت أن الأحـوال امـا مـشتركة بينهما أو خاصة بأحدهما.

وموضـوعه: الـراوي والمـروي مـن حـيث ذلـك وإنمـا كـان موضـوعه مـا ذكـر لأنـه يـبحث فـيه عـن عوارضـه الذاتـية فـإن الـتعاريف المـتقدمة يـؤخذ مـنها مـسائل فإنـه يـؤخذ مـن تعـريف الحـسن مـثلا قاعـدة وهـي أن المحـتوى علـى الاتـصال والعدالـة والـضبط الغيـر الـتام

وخـلا عـن الـشذوذ والعلـة القادحـة الحـسن **وفائدتـه:** معـرفة مـا يقـبل ويـرد مـن ذلـك هـذا حـد علـم الحـديث دراية **وغايته:** عـدم الخطأ مـن المكلـف فـي نقـل ذلـك وفـضله أنـه مـن أشـرف العلـوم الـشرعية وواضـعه ابـن شـهاب الزهـري فـي خلافـة سـيدنا عمـر بـن عـبد العزيـز بأمـره بعـد مـوت النبـي ﷺ بمائـة عـام لأنـه المجـدد لهـذه الأمـة أمـر ديـنها وقـد أمـر أتـباعه العالمـين بالحـديث بجمعـه ولـولاه لـضاع الحـديث ولـذلك دخـل الـضعيف والـشاذ ولـو كـتب فـي زمـن النبـي ﷺ لكـان مـضبوطا مـثل القـرآن واسـمه علـم الحـديث درايـة وحكمـه الوجـوب العينـي علـى مـا انفـرد بـه والكفائـي عـند الـتعدد، ومـسائله: قـضاياه التـي تطلـب نـسب محمـولاتها إلـى موضـوعاتها كقـولك مـا أضـيف إلـى النبـي ﷺ قـولا أو فعـلا أو تقريـرا حـديث وكقـوله مـا اتـصل إسـناده ولـم يـشذ ولـم يعـل صـحيح والحمـل فـي الأولـى حمـل علـى نفـس الموضـوع لأن مـا أضـيف إلـى النبـي ﷺ بمعنـى المـروي وفـي الثانـية علـى نـوع الموضـوع وهكـذا يقـال فـي الباقـي فهـذه قـضايا باحـثة عـن العـرض الذاتـي بالموضـوع تجعـل الكبـرى لـصغرى موضوعها جزئي من جزئياتها موضوعها.

وأمـا حـد علـم الحـديث رواية فحـده: علـم يـشتمل علـى نقـل مـا أضـيف إلـى النبـي ﷺ قـولا أو فعـلا أو تقريـرا أي مـسائل جـزئية تـشتمل علـى روايـة ذلـك وضـبطه وتحريـر ألفاظـه، **وموضـوعه:** ذات النبـي ﷺ مـن حيـث قـولـه أو فعلـه أو تقريراته ونـسبته أنـه مـن العلـوم

الـشرعية، وواضـعه وحكمـه كالـذي قـبله واسـمه علـم الحـديث وروايـة واسـتمداده مـن أقـوال النبـي ﷺ وأفعالـه وتقريـراته أي عـدم انكـاره علـى مـا فعـل بحـضرته أهمـه وعـزمه علـى مـا فعـل فـي غيبـته عـند بلـوغ إيـاه ومـسائله قـضاياه التـي تطلـب نـسب محمـولاتها إلـى موضـوعاتها كقـوله علـيه الـصلاة والـسلام إنمـا الأعمـال بالنـيات وإنمـا لكـل امـرئ مـا نـوى فهـذه المـسائل جـزئية لا قـواعد كلـية فـلا يكـون علـم الحـديث رواية بل فنا وأصولا.

علم الحديث دراية ورواية

لعبد الهادي نجا الأبياري

(1821 - 1888 م)

تقديم وتعليق

الشيخ أبي عاصم بشير ضيف بن أبي بكر المالكي الجزائري

عبد الهادي نجا الأبياري (*)

1821 - 1888م

هو: عبد الهادي نجا بن رضوان نجا بن محمد الأبياري المصري كاتب أديب.

ولد في قرية: الأبيار من إقليم الغربية بمصر.

وتعلم في الأزهر، وعهد إليه الخديوي توفيق إماما لخاصته ومفتيا.

توفي في القاهرة وله نحو أربعين كتابا، ومنها:

- سعود المطالع. ط
- النجم الثاقب. ط
- نيل الأماني شرح مقدمة القسطلاني. ط
- زكاة الصيام بإرشاد العوام. ط
- باب الفتوح لمعرفة أحوال الروح. ط
- نفحة الأكمام في مثلث الكلام.

(*) الاعلام: 4 - 174.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

قال عبد الهادي نجا الأبياري:

علم الحديث دراية:

علم يعرف به حال الراوي والمروي من حيث القبول والرد وواضعه: ابن شهاب الزهري في خلافة عمر بن عبد العزيز بأمره بعد موته ﷺ بمائة عام، ولولاه لضاع الحديث.

ولذلك دخل فيه الضعيف والشاذ ولو كتب في زمنه ﷺ لكان مضبوطا مثل القرآن.

وحكمه: الوجوب العيني على من انفرد به، والكفائي عند التعدد.

وفائدته: معرفة ما يقبل وما يرد مما أضيف إليه ﷺ قولا أو فعلا أو تقريرا أو صفة أي علم يشتمل على ذلك.

وواضعه: واضع الأول أي أنه أول من دون كتبه وفائدته الإحتراز عن الخطأ في نقل ذلك وحكمه كالأول (وكذلك في الثلثين المذكورين). في أول الفن قبله وهما ثلثا رسم الاسم، أعني الأربعة (للمتحدث).

- قال في التدريب [1]: قال ابن سيد الناس: المحدث في عصرنا من اشتغل بالحديث رواية ودراية واطلع على كثير من الرواة والروايات في عصره وتميز في ذلك حتى عرف فيه خطه واشتهر فيه ضبطه.

فإن توسع في ذلك حتى عرف شيوخه وشيوخ شيوخه طبقة بعد طبقة بحيث يكون ما يعرفه من كل طبقة أكثر مما يجهله منها:

فهذا هو الحافظ قال:

" وأما ما يحكى عن بعض المتقدمين من قوله: كنا لا نعد صاحب حديث من لم يكتب عشرين ألف حديث من الإملاء فذلك بحسب أزمنتهم. اهـ وفيه وقد كان السلف يطلقون المحدث والحافظ بمعنى. والحق أن الحافظ أخص ايماء أي اشارة بذلك العدد إلى عدد الأمور التي قيل إنه أي المحدث المذكور لا يكون كاملا إلا إذا كتبها مع مثلها في مثلها عند مثلها بمثلها على مثلها لمثلها، ولا يتم له ذلك إلا بمثلها مع مثلها فيهون عليه حينئذ مثلها ويبتلى بمثلها فاذا صبر اكرمه الله بمثلها في الدنيا وأثابه في الآخرة بمثلها، هذا إشارة إلى ما روي عن البخاري ﷺ.

قال: لا يكون الرجل محدثا إلا أن يكتب أربعا مع أربع كأربع مثل أربع في أربع عند أربع بأربع على أربع لأربع، ولا يتم له ذلك إلا بأربع مع أربع فيهون عليه حينئذ أربع ويبتلى بأربع فاذا

---

(1) قلت التدريب للسيوطي: هو شرح لكتاب التقريب للإمام النووي في علم الحديث وشرح على متن التقريب في علم الحديث وهو مطبوع ومتداول.

صبر أكرمه الله بأربع في الدنيا وأثابه بأربع في الآخرة.

فقوله: إلا أن يكتب أربعا هي أخباره ﷺ وشرائعه وأخبار الصحابة ﷺ ومقاديرهم والتابعين وأحوالهم والعلماء وتواريخهم وقوله: مع أربع، هي أسماء رجالهم وكناهم وأمكنتهم وأزمنتهم. وقوله: كأربع هي: التحميد مع الخطب والدعاء مع التوسل، والتسمية مع السورة والتكبير مع الصلوات.

وقوله: مثل أربع هي: المسندات والمرسلات والموقوفات والمقطوعات.

وقوله: في أربع: أي أربعة أحوال صغره وإدراكه وشبابه وكهولته.

وقوله: عند أربع هي: شغله وفراغه وفقره وغناه.

وقوله: بأربع أي بالجبال والبحار والبراري والبلدان.

وقوله: على أربع هي الحجارة والأجواف والجلود والأكتاف.

وقوله: لأربع أي لوجهه تعالى ورضاه والعمل به ونشره بين طالبيه وإحياء ذكره بعد موته.

وقوله: ولا يتم له ذلك إلا بأربع هي: معرفة الكتاب واللغة والصرف والنحو.

وقوله: مع أربع هي: الصحة والقدرة والحرص والحفظ.

وقوله: فيهون عليه أربع هي: الأهل والولد والمال والوطن.

وقوله: ويبتلى بأربع: هي شماتة الأعداء وملامة الأصدقاء وطعن الجهال وحسد العلماء.

وقوله فإذا صبر أكرمه الله بأربع هي: عز القناعة والهيبة ولذة العلم وحياة الأبد. وقوله أثابه في الآخرة بأربع [1] هي: الشفاعة لمن أراد من إخوانه وظل العرش والشرب من الكوثر وجوار النبيين. هكذا ذكره القسطلاني في شرح الصحيح [2] وبمثل هذا العدد الذي هو أربعة:

- يعرف المحدث أقسام الحديث المسند عنه عليه الصلاة السلام على ما ذكره في شرح المصابيح [3].

والمسند: قال الخطيب [4] هو عند أهل الحديث ما اتصل سنده إلى منتهاه، فيشمل المرفوع والموقوف والمقطوع.

- قال النووي [5]: وأكثر ما يستعمل فيما جاء عن النبي ﷺ دون غيره.

- قال ابن عبد البر [6] متصلا كان أو منقطعا.

---

(1) قلت إن الرباعيات هذه قد وردت في سراج المريدين لابن العربي، وفي الغنية للقاضي عياض وفي نفح الطيب للمقرى وللإمام المحدث عبد الحي الكتاني رسالة في بيان الرباعيات: باسم الفوائد الإبداعية من وصية البخاري الرباعية.

(2) قلت: إن شرح شهاب الدين العسقلاني يعرف هكذا: ارشاد الساري في شرح صحيح البخاري وهو مطبوع ومتداول.

(3) قلت كتاب المصابيح للإمام البغوي وهو مطبوع ومتداول.

(4) هو أبو بكر أحمد بن علي المعروف بن الخطيب البغدادي المتوفى سنة 463 هـ وانظر عن الخطيب الحافظ الخطيب البغدادي وأثره في علوم الحديث للشيخ محمود الطحان.

(5) هو يحيى بن شرف محيي الدين النووي المتوفى سنة 676 هـ وانظر عن النووي للإمام النووي وأثره في الحديث وعلومه للشيخ أحمد عبد العزيز قاسم الحداد.

(6) هو أبو عمرو يوسف بن عبد الله المعروف بن عبد البر المتوفى سنة 463 هـ وانظر عن بن =

وقال الحاكم وغيره: لا يستعمل إلا في المرفوع المتصل.

أي بخلاف الموقوف والمرسل والمعضل.

قال في التدريب: وهو الأصح.

قلت: وما جرى عليه في شرح المصابيح هو ما ذهب إليه الخطيب وجرينا عليه، قال فيه: فأقسامه أربعة:

أحدها: أن رواته إن كانوا مثنى أو أكثر في كل طبقة، كأحاديث الشيخين سمي صحيحا، وإن كانوا فرادى في كل طبقة أو في بعضها سمي حسنا.

وثانيهما: إن كان مما روته الحفاظ عن مثلهم سمي مشهورا فإن تفرد به حافظ واحد سمي غريبا.

وثالثهما: إن كان في لفظه ركاكة أو خلل أو في معناه بأن كان على خلاف آية أو حديث أو إجماع سمي سقيما.

أو في أحد رواته قدح سمي ضعيفا ومنكرا.

ورابعها: ما لا يكون فيه خلل لا سندا ولا متنا، ولكن بعض رواته لم يعلم بعينه فإن كان هو الصحابي سمي: مرسلا أو غيره سمي منقطعا أو كلاهما سمي معضلا.

والمعضل والمنقطع لا إستدلال بهما، وفي المرسل خلاف " اهـ.

وقسم في التقريب: الحديث إلى ثلاثة أقسام:

=

عبد البر: الحافظ عبد البر النمري محدثا للأستاذ طاهر بن الصادق الانصاري.

صحيح وحسن وضعيف. لأنه إما مقبول أو مردود.

والمقبول إما أن يشتمل من صفات القبول على أعلاه أولا، والأول الصحيح والثاني الحسن والمردود لا حاجة إلى تقسيمه لأنه لا ترجيح بين أفراده إذ الصالح للاعتبار منها داخل في قسم المقبول، لأنه من قسم الحسن لغيره.

- قال شارحه: ولم يذكر الموضوع لأنه ليس في الحقيقة بحديث اصطلاحا بل زعم واضعه، ثم قال: قال ابن كثير: هذا التقسيم إن كان بالنسبة لما في نفس الأمر فليس إلا صحيحاً وكذباً أو إلى اصطلاح المحدثين، فهو ينقسم عندهم إلى أكثر من ذلك.

وجوابه "أن المراد الثاني والكل راجع إلى هذه الثلاثة" اهـ.

فالصحيح: هو ما اتصل سنده بالعدول الضابطين إلى منتهاه أي نقله العدل الضابط عن العدل الضابط، وهكذا من غير شذوذ ولا علة.

فخرج بالقيد الأول المنقطع والمعضل والمرسل على رأي من لا يقبله.

وبالثاني: ما نقله مجهول عينا أو حالا أو معروف بالضعف.

وبالثالث: ما نقله مغفل كثير الخطأ.

وبالرابع والخامس: الشاذ والمعلل.

والمراد بالشذوذ مخالفة الثقة لأرجح منه.

والمتواتر وإن لم يشترط فيه مجموع هذه الشروط، وهو صحيح لكن لا يوجد حديث متواتر لم يجمعها كما قاله شيخ الإسلام، قال في التقريب بعد ذكر هذا الحد للصحيح: فإذا قيل هذا

حديث صحيح، معناه أي: ما اتصل سنده مع الأوصاف المذكورة لأنه مقطوع به في نفس الأمر، وإذا قيل غير صحيح فمعناه: لم يصح إسناده.

وقد قسموا الصحيح إلى سبعة أقسام كما قال . فإذا نظر - أي المحدث - لعدده اللفظي أي تعدد حروفه اللفظية السبعة علم ما للحديث الصحيح من الأقسام السبعة:

- فالأول: ما أخرجه الشيخان البخاري ومسلم.
- والثاني: ما انفرد به البخاري.
- والثالث: ما انفرد به مسلم.
- والرابع: ما هو صحيح على شرطهما ولم يخرجاه.
- والخامس: ما هو على شرط البخاري ولم يخرجه.
- والسادس: ما على شرط مسلم ولم يخرجه.
- والسابع: ما هو صحيح عند غيرهما وليس على شرط واحد منهما.

وقد تكلمت على شرطهما في حاشية مسلم.

وأما الحسن: فقال الخطابي [1] هو ما عرف مخرجه واشتهر رجاله فخرج بمعرفة المخرج المنقطع، وحديث المدلس قبل بيانه.

قال في شرح التقريب: وعليه أي الحسن مدار الحديث،

---

(1) هو ابن سليمان محمد بن محمد بن ابراهيم الخطابي البستي المتوفى سنة 998 هـ وانظر عن الخطابي: - الخطابي وآثاره الحديثية من خلال كتاب أعلام السنن للأستاذ أحمد بن عبد الله بن محمد. والإمام الخطاب المحدث الفقيه: للأستاذ أحمد عبد الله الباتلي.

ويقبله أكثر العلماء، واستعمله عامة الفقهاء.

- قال ابن الصلاح [1]: وهو قسمان: أحدهما: ما لا يخلو إسناده من مستور لم يتحقق أهليته وليس مغفلا كثير الخطأ فيما يرويه، ولا هو متهم بالكذب، ولا ظهر منه سبب مفسق، ويكون متن الحديث معروفا برواية مثله أو نحوه من وجه آخر فيخرج بذلك عن أن يكون شاذا أو منكرا.

ثانيهما: أن يكون راويه مشهورا بالصدق والأمانة ولكن لم يبلغ درجة الصحيح لقصوره عن رواته في الحفظ والاتقان، وهو مع ذلك مرتفع عن حال من يعد تفرده أي ما ينفرد به من الحديث منكرا.

وأورد ابن جماعة [2] على الأول من القسمين الضعيف والمنقطع والمرسل الذي في رجاله مستور وروى مثله ونحوه من وجه آخر، وعلى الثاني المرسل الذي اشتهر راويه بما ذكر فإنه كذلك وليس بحسن في الاصطلاح.

قال: ولو قيل: الحسن كل حديث خال عن العلل وفي سنده المتصل مستور له به شاهد أو مشهور قاصر عن درجة الإتقان

---

(1) هو تقي الدين ابو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري المعروف بابن صلاح ت: 643 هـ.

(2) هو محمد بن ابراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي بدر الدين المتوفى سنة 733 هـ. وهو صاحب كتاب المنهل الراوي في الحديث النبوي وهو مطبوعة بتحقيق علي سلطان.

لكان أجمع وأخص. اهـ.

ثم الحسن كالصحيح في الاحتياج به، وإن كان دونه في القوة وقول الحفاظ هذا حديث حسن الإسناد أو صحيحه دون قولهم حديث صحيح أو حسن لأنه قد يصح أو يحسن الإسناد دون المتن لشذوذ أو علة، فإن اقتصر على ذلك حافظ معتمد فالظاهر صحة المتن وحسنه كذا في التقريب.

قال: وأما قول الترمذي وغيره: حديث حسن صحيح.

فمعناه: روى بإسنادين أحدهما يقتضي الصحة، والآخر الحسن. اهـ.

وأما الضعيف: فهو ما لم يجمع صفة الصحيح.

والحسن: قسمه ابن الصلاح إلى أقسام كثيرة باعتبار فقد صفة من صفات القبول الستة، وهي:

- الاتصال.
- والعدالة.
- والضبط.
- والمتابعة في المستور.
- وعدم الشذوذ.
- وعدم العلة.

وباعتبار فقد صفة مع صفة أخرى تليها أولا أو مع أكثر من صفة إلى أن تفقد الستة فبلغت على ما ذكره العراقي [1] في "شرح

(1) هو عبد الرحيم بن الحسين أبو الفضل زين الدين العراقي المتوفى سنة 806 هـ.

=

الألفية اثنين وأربعين قسما" اهـ.

- وفي التقريب: يتفاوت ضعفه كصحة الصحيح ومنه ماله لقب خاص كالموضوع والشاذ وغيرهما أي كالمقلوب والمعلل والمضطرب والمرسل والمنقطع والمعضل والمنكر.

فأما الموضوع: فهو المكذوب على النبي ﷺ وهو شر الضعيف وأقبحه، وتحرم روايته مع العلم به مطلقا إلا مبينا أي مقرونا ببيان وضعه.

ويعرف الوضع بإقرار واضعه أو قرينة في الراوي أو المروي فقد وضعت أحاديث يشهد بوضعها ركاكة لفظها ومعانيها.

- قال ابن الجوزي [1]: " الحديث المنكر يقشعر له جلد الطالب للعلم وينفر قلبه في الغالب " اهـ.

ومن القرائن الإفراط بالوعيد الشديد على الأمر الصغير أو الوعد العظيم على الفعل الحقير وكذلك كون الراوي رافضيا

=

أما شرحه فهو فتح المغيث في شرح ألفية الحديث وهو مطبوع وهو غير فتح المغيث للسخاوي.

وانظر عن العراقي الحافظ زين الدين العراقي وأثره في علم الحديث للأستاذ ابراهيم الحسين الدويسي.

(1) هو عبد الرحمن بن علي بن محمد جمال الدين أبو الفرج المعروف بابن الجوزي المتوفى سنة 597 هـ.

وانظر عن ابن الجوزي: - الإمام الجوزي محدثا للأستاذ قسم الله مريود.

- عبد الرحمن بن الجوزي شيخ الزهاد وإمام الواعضين للأستاذ محمد كامل عويض.

والحديث في فضائل أهل البيت.

ومن الموضوع الحديث المروي عن أبي بن كعب في فضل القرآن سورة سورة، وقد أخطأ من ذكره من المفسرين كالزمخشري [1] والبيضاوي [2].

وكذا حديث ابن عباس في ذلك كما في التدريب قال فيه: واعلم أن السور التي صحت الأحاديث في فضلها الفاتحة والزهراوان والأنعام والسبع الطوال مجملا والكهف ويس والدخان والملك والزلزلة والنصر والكافرون والإخلاص والمعوذتان وما عداها لم يصح منها شيء.

قال: ومن الموضوع أيضا أحاديث: الأرز والعدس والباذنجان والهريسة. وفضائل من اسمه محمد وأحمد. اهـ.

وأما الشاذ: فهو ما خالف الراوي الثقة فيه جماعة الثقات بزيادة أو نقص فيظن أنه وهم فيه ثم إن خالف فيه المنفرد من هو أحفظ منه وأضبط.

فالشاذ مردود وإن لم يخالف، بل روى شيئا لم يروه غيره، وهو عدل ضابط فصحيح أو غير ضابط ولم يبعد عن درجة الضابط فحسن أو بعد فشاذ منكر.

وأما المقلوب: فكحديث متنه مشهور براو كسالم ابدل

---

(1) هو محمود بن عمر أبو القاسم الخوارزمي الزمخشري المتوفى سنة 538 هـ.

وانظر عن الزمخشري: الزمخشري لغويا ومفسرا للأستاذ مرتضى آية الله زاده الشيرازي.

(2) هو عبد الله بن عمر نصر القاضي البيضاوي المتوفى سنة 685 هـ.

بواحد من الرواة نظيره في الطبقة كنافع ليرغب فيه أو قلب سند لمتن آخر مروي بسند آخر بقصد امتحان حفظ المحدث كما فعل أهل بغداد مع البخاري حين قدم عليهم إذْ قلبوا له مائة حديث امتحانا فردها على وجوهها بخلاف المنقلب فإنه الذي ينقلب بعض لفظه على الراوي فيتغير معناه كحديث البخاري في باب " أن رحمة الله قريب من المحسنين، وفيه: أن ينشئ للنار خلقا ".

صوابه كما رواه في موضع آخر للجنة فسبق لفظ الراوي من الجنة إلى النار، وصار منقلبا.

وأما المعلل: فهو ما ظاهره السلامة لجمعه شروط الصحة لكن فيه علة خفية فيها غموض يظهر للنقاد الحاذقين بالعلل كمخالفة راوي ذلك الحديث غيره ممن هو أحفظ وأضبط وأكثر عددا مع قرائن تنبه على غلطه في وصل مرسل أو رفع موقوف أو إدراج حديث أو جملة ليست منه أو ابدال راو ضعيف بثقة ويقع في الإسناد والمتن كما فصل في محله.

وأما المضطرب: فهو ما روي على أوجه مختلفة متدافعة على التساوي في الاختلاف من راو واحد بأن ما رواه مرة على وجه وأخرى على آخر مخالف له أو رواه أكثر بأن يضطرب فيه راويان فأكثر.

وأما المرسل: فهو ما رفعه إلى النبي ﷺ تابعي مطلقا أو تابعي كبير، وهو ضعيف لا يحتج به عند الشافعي والجمهور كما يأتي.

وأما المنقطع: فهو ما سقط من رواته واحد قبل الصحابي

بخلاف المقطوع فهو ما جاء عن تابعي من قوله أو فعله موقوفا عليه وليس بحجة.

وأما الموقوف: فما قصر على الصحابي قولا أو فعلا ومنه قول الصحابي كنا نفعل كذا ما لم يضفه إليه ﷺ، فإن أضافه إليه نحو قول جابر رضي الله عنه: كنا نعزل على عهد رسول الله ﷺ فمن قبيل المرفوع.

المرفوع: وهو ما أضيف إليه ﷺ قولا أو فعلا أو تقريرا متصلا كان أو منقطعا فيشمل المرسل والضعيف.

وأما المعضل: فهو ما سقط من رواته قبل الصحابي اثنان فأكثر مع التوالي كقول مالك قال رسول الله ﷺ، ومنه قول المنصفين قال رسول الله ﷺ كما قاله ابن الصلاح وكذا ما حذف منه لفظ النبي ﷺ والصحابي معا ووقف المتن على التابعي كقول الأعمش عن الشعبي يقال للرجل يوم القيامة عملت كذا وكذا الحديث.

وأما المنكر: فهو الذي لا يعرف متنه من غير جهة راويه فلا متابع له ولا شاهد، ومن الأنواع أيضا:

الغريب: وهو ما انفرد راو بروايته أو برواية زيادة فيه وينقسم إلى: غريب صحيح كالأفراد المخرجة في الصحيحين وإلى: غريب ضعيف وهو الغالب على الغرائب.

وإلى: غريب حسن، وفي جامع الترمذي منه كثير.

والعزيز: هو ما انفرد بروايته اثنان أو ثلاثة دون سائر رواة الحافظ المروى عنه.

والمسلسل: وهو ما ورد بحالة واحدة في الرواة كالبصري عن البصري والقضاة عن القضاء، أو في الرواية كالمسلسل بالأولوية أو بالقسم بالله العظيم وغير ذلك مما بسط في المبسوطات.

والمعلق: وهو ما حذف منه أول إسناده لا وسطه مأخوذ من تعليق الجدار لقطع اتصاله.

والمدلس: وهو ثلاثة أنواع:

أحدها: أن يسقط اسم شيخه ويرتقي إلى شيخه أو من فوقه ليسند عنه ذلك بلفظ لا يقتضي الاتصال بل بلفظ موهم فلا يقول أخبرنا ونحوه، بل يقول عن فلان أو قال فلان أو أن فلانا.

ثانيها: أن يسقط ضعيفا بين شيخين ثقتين ويسوى الإسناد كله ثقات وهو شرح التدليس.

ثالثها: أن يسمى شيخه الذي سمع منه بغير اسمه المعروف أو ينسبه أو يصفه بما لم يشتهر به تعمية كي لا يعرف وهو جائز لقصد تيقظ الطالب واختباره.

والمدرج: وهو كلام يذكر عقب الحديث متصلا بوهم أنه منه وهو من كلام الراوي.

والمعنعن: وهو الذي قيل فيه فلان عن فلان من غير لفظ صريح بالسماع أو التحديث أو الإخبار، وهو موصول عند الجمهور بشرط ثبوت لقاء المعنعن لمن عنعن عنه ولو مرة، وعدم التدليس من المعنعن على خلاف في ذلك.

والمتواتر: وهو الذي يرويه عدد تحيل العادة تواطؤهم على

الكذب من ابتدائه إلى انتهائه، ويفيد العلم لسامعه، كحديث: " من كذب علي متعمدا " نقل النووي أنه جاء من مائتين من الصحابة.

والمشهور: هو ماله طرق محصورة بأكثر من اثنين كحديث: إنما الأعمال بالنيات لكنه إنما طرأت له الشهرة من عند يحيى بن سعيد وأول إسناده فرد وهو ملحق بالمتواتر عندهم.

تنبيه: تقدم أن شر الضعيف الموضوع ثم يليه المتروك فالمنكر فالمعلل فالمدرج فالمقلوب فالمضطرب كذا ذكره شيخ الإسلام وقال الزركشي: ما ضعفه لا لعدم اتصاله سبعة أضاف شرها: " الموضوع ثم المدرج ثم المقلوب ثم المنكر ثم الشاذ ثم المعلل ثم المضطرب " اهـ.

قال السيوطي في التدريب: " وهذا ترتيب حسن وينبغي جعل المتروك قبل المدرج، وإن يقال فيما ضعفه لعدم اتصاله شره المعضل ثم المنقطع ثم المدلس ثم المرسل " اهـ.

وعرف أنواع الإجازة أيضا بالعدد المذكور وهو السبعة فهي سبعة على ما ذكره ابن صلاح:

- الأول: أن يجيز معينا بمعين كأجزتك أو أجزت فلانا الفلاني البخاري، وهذا أعلى أضربها المجردة عن المناولة والجمهور على جواز الرواية والعمل بها بل ادعى عياض الإجماع على ذلك والحق أنها دون السماع، وقيل: هما سواء، وقال الطوفي: الحق التفصيل ففي عصر السلف السماع أولى، وأما بعد أن دونت الدواوين وجمعت السنن فلا فرق بينهما.

- والثاني: أن يجيز معينا بغير معين، كأجزتك جميع

مسموعاتي أو مروياتي، وهذا كالذي قبله في العمل والرواية.

- الثالث: أن يجيز غير معين كأجزت للمسلمين، أو أهل زمني، أو كل أحد جميع مروياتي، والجمهور على جواز الرواية بها أيضا.

قال العراقي: الأحوط ترك الرواية بها.

قال شيخ الإسلام: لكن الرواية بها في الجملة أولى من إيراد الحديث معضلا.

- الرابع: أن يجيزه معينا بمجهول من الكتب أو يجيز بمعين من الكتب المجهولة من الناس كأجزتك كتاب السنن وهو يروي كتبا في السنن أو أجزتك بعض مسموعاتي أو أجزت فلانا، وله شركاء في هذا الاسم فلا يتضح مراده في الشقين فهي باطلة فإن اتضح بقرينة فصحيحة ولو قال أجزت لمن يشاء الرواية عني.

فقال العراقي: الصحيح فيه عدم الصحة بخلاف أجزت لفلان كذا إن شاء روايته عني أو لك إن شئت فقال في التقريب الأظهر جوازه وتجويزه ما قبلها رده شارحوه.

- الخامس: أن يجيز للمعدوم كأجزت لمن لي أو لفلان، والصحيح أنها باطلة إلا إن عطفت على موجود كأجزت لفلان ومن يولد له أو لك ولعقبك ما تناسلوا. فالأصح جوازها.

وأما الإجازة للطفل [1] الذي لا يميز فصحيحه على

---

(1) قلت قد بسط فيه القول للإمام أبي بكر بن الخطيب بن ثابت البغدادي في رسالته القراء: ارواء الضمي في تبكير سماع الحديث للصبي.

=

الصحيح كما في التقريب.

- قال الخطيب: وعلى الجواز كافة شيوخنا.

وأدرج ابن الصلاح مسألة الطفل في الإجازة للمعدوم ومثل إجازته إجازة المجنون كما ذكره الخطيب أيضا، وأما الإجازة للكافر فجوزها بعضهم فالفاسق المبتدع أولى، ويؤديان إذا زال المانع.

- السادس: أن يجيز ما لم يتحمله بوجه من سماع أو إجازة ليرويه المجاز له إذا تحمله المجيز.

قال عياض [1]: والصحيح منعها فإنه يجيز ما لا خبر عنده منه، ويأذن بما لم يحدث به ويبيح ما لا يعلم هل يصح له الإذن فيه فعلى هذا يتعين على من أراد أن يروي عن شيخ أجاز له جميع مسموعاته أن يبحث حتى يعلم أن هذا ما تحمله شيخه قبل الإجازة له.

- السابع: أن يجيز بما أجيز به كأجزتك مجازاتي أو جميع ما تجوز لي روايته.

قال النووي: والصحيح الذي يعمل جوازه.

=

ط: دار ابن حزم 2008.

(1) هو عياض بن موسى بن عمران اليحصبي السبتي المتوفى 544 هـ وانظر عن القاضي عياض: القاضي عياض وجهوده في علمي الحديث في رواية ودراية: البشير علي حمد التراب ط: دار ابن حزم 2006.

قال في شرح التدريب للجلال السيوطي: لا يشترط القبول في الإجازة كما صرح به البلقيني [1].

قلت: فلو رد فالذي ينقدح في النفس الصحة وكذا لو رجع الشيخ عن الإجازة ثم قال.

فائدة: قال شيخنا الشمني [2] الإجازة في الاصطلاح: إذن في الرواية لفظا أو خطأ يفيد الإخبار الإجمالي عرفا.

وأركانها أربعة: المجيز والمجاز والمجاز به ولفظ الإجازة. اهـ.

تنبيه: الإجازة أحد مستندات غير الصحابي في الرواية، وأعلاها قراءة الشيخ عليه إملاء وهو يكتب أو تحديثا من غير إملاء أي تفسير فقراءته على الشيخ فسماعه بقراءة غيره على الشيخ.

فالمناولة مع الإجازة كأن يدفع له الشيخ أصل سماعه، أو فرعا مقابلا به ويقول له أجزت لك في روايتك عني.

فالإجازة من غير مناولة لخاص في خاص فخاص في عام فعام في خاص فعام في عام فلفلان ومن يوجد من نسله تبعا له فالمناولة من غير إجازة فالإعلام كأن يقول هذا الكتاب من مسموعاتي على فلان فلا وصية كأن يوصي بكتاب إلى غيره عند

---

(1) هو عمر بن رسلان أبو حفص سيراج الدين البلقيني المتوفى سنة 805 هـ.

(2) هو أبو العباس تقي الدين أحمد بن محمد الشمني القسنطيني المتوفى سنة 868 هـ، وهو ناظم النخبة وقد شرحها ابنه تقي الدين باسم: العالمي الرتبة في شرح نظم النخبة حققت من طرف الأستاذ هارون الجزائري ط: دار ابن حزم بيروت.

سفره أو موته.

فالوجادة كأن يجد حديثا أو كتابا بخط شيخ معروف وأقسام المتفق المفترق من الأسماء والأنساب أي وعرف بهذا العدد أيضا أقسام المتفق المفترق من الأسماء والأنساب، أي الذين اتفقوا في بعضها كالاسم واللقب، وافترقوا في بعضها الآخر كالكنى أو النسبة إلى البلد أو غيرها وذلك أنه إما أن تتفق أسماؤهم وأسماء آبائهم كالخليل بن أحمد وهم ستة أو أجدادهم كأحمد بن جعفر بن حمدان وهم أربعة، أو تتفق كناهم ونسبتهم كأبي بكر بن عياش، وهم ثلاثة وأسماؤهم وكنية آبائهم كصالح بن أبي صالح وهم أربعة ونسبتهم كمحمد بن عبد الله الأنصاري وهما اثنان ويقع الاشتراك في الاسم خاصة، أو الكنية خاصة ولم يذكر كل منهم بغير ذلك كحماد وعبد الله، ويعرف بحسب من يروى عنه وروى الذهلي إذا قلت لكم حدثنا حماد ولم أنسبه فهو ابن سلمة. اهـ.

وأما عبد الله فإذا أطلق بمكة فهو ابن الزبير أو المدينة فابن عمر، أو الكوفة فابن مسعود، أو البصرة فابن عباس.

أو في النسبة خاصة كالحنفي نسبة إلى بني حنيفة وإلى المذهب (و كذا من لا يفرق بينهم إلا النقط أو الشكل)، أي ويعرف بهذا العدد أيضا من تشتبه أسماؤهم أو كناهم فلا يفرق بفتح أوله وكسر ثالثه بينهم إلا النقط إسناد مجازي كما هو ظاهر وذلك كالنصرى بالنون المهملة والبصري بالموحدة قبلها، وأبي حمزة بالمهملة، ثم الزاي.

وأبي جمرة بجيم ثم راء أو الشكل كجعفر كقفل بجيم بعد

الحاء المهملة، وحجر بالتحريك، ويقال لذلك النوع: مؤتلف مختلف: وهو ما يتفق في الخط دون اللفظ.

قال في التقريب: وهو فن جليل يقبح جهله بأهل العلم لا سيما أهل الحديث ومن لا يعرفه يكثر خطؤه ويفتضح بين أهله. اهـ.

وهو سبعة أقسام:

- أحدها: ما هو عام غير مختص بكتاب من كتب الحديث.
- والثاني: ما وقع في البخاري.
- والثالث: ما وقع في مسلم.
- والرابع: ما وقع في الموطأ.
- والخامس والسادس والسابع ما وقع في أحد هذه الكتب الثلاثة مع الآخر، وقد بسط ذلك في محله، ونحن نقتصر منه على ما كان عاما وما جاء في الصحيحين لأنه أهم.

فنقول من الأول: سلام كله مشدد إلا خمسة، وسيأتي في الثاني وعمارة كله مضموم العين المهملة إلا أُبي بن عمارة والصحابي ممن صلى للقبلتين فبالكسر، وفيهم جماعة بالفتح وتشديد الميم فمن الرجال عمارة أحد أجداد ثعلبة واليزيد، وأحد أجداد عبد الله بن زياد البلوي وجد عبد الله بن مدرك.

ومن النساء: عمارة بنت عبد الوهاب الحمصية وعمارة بنت نافع بن عمر الجمحي وغيرهما، وكريز بكاف مفتوحة فرا مكسورة في خزاعة مكبرا، وبالتصغير في عبد الشمس، وكذا العيشيون بمهملة فمثناة تحتية بعدها معجمة في البصريين، وبمهملة ثم نون

فمهملة في الشاميين غالبا، والسفر بسين مهملة ففاء كله بفتح الفاء كنية وباسكانها في الأسماء. وعسل كله بمهملة مكسورة فمهملة ساكنة الأعسل بن ذكوان البصري فبفتحها.

وغنام بمعجمة مفتوحة فنون مشددة جميعه إلا والد علي بن عثام فبالمهملة والمثلثة.

ومسور كله مكسور الميم ساكن السين المهملة مخفف الواو المفتوحة إلا ابن يزيد الصحابي وابن عبد الملك اليربوعي فبالضم وتشديد الواو.

والجمال بالجيم المفتوحة، والميم المشددة جميعه في الصفات إلا هارون بن عبد الله الحمال، فبالحاء المهملة وجاء في الأسماء: أبيض بن حمال صحابي يمني وحمال بن مالك بالحاء وغيرهما، والحناط بالمهملة والنون عيسى بن أبي عيسى، ويقال بالمعجمة والموحدة وبالمعجمة مع المثناة من تحت كلها جائزة فيه.

فهرس المحتويات

مقدمة 3

● **الرسالة الأولى: الدرة في أصول علم الحديث..... 5**

أحمد بن يحيى الهروي 7

الحديث..... 9

السنـد..... 10

الإسناد..... 10

المتـن..... 10

المتواتر 12

المرسل 22

● **الرسالة الثانيـة: رسالة في علم الحديث..... 37**

الإمام السيوطي..... 39

اسمه..... 39

مولده..... 40

مؤلفاته 40

وفاته..... 40

● **الرسالة الثالثة: مقدمة في أصول الحديث..... 47**

البركوي..... 49

من كتبه 49

مؤلفاته أخرى ذكرها بروكلمان 50

الحديث 53
المرفوع 53
المقطوع 54
السند 54
المتن 54
المتصل 55
المنقطع 55
المرسل 55
المدلس 56
الشاذ 57
المنكر 57
المعلل 58
الصحيح 58
الحسن 59
المتواتر 64
العزيز 64
المشهور 64
الغريب 65
الضعيف 66
● **الرسالة الرابعة: المختصر في مصطلح أهل الأثر 67**
الإمام الشنشوري 69
مشائخه 69
مؤلفاته 69

المخطوط في سطور 71
الصحيح 73
الحسن 75
الضعيف 75
المتصل 76
الموقوف 76
المقطوع 76
المرسل 76
المنقطع 76
المعضل 77
المعلق 77
المعنعن 77
المسلسل 77
المتواتر 77
المشهور 77
العزيز 77
الغريب 77
المتروك 77
الشاذ 77
فصل الاعتبار 78
المعلل 79
المضطرب 79
المدرج 79

الموضوع 79
المقلوب 80
تدليس 80
الفصل 81
أقسام التحمل ثمانية 81
فصل وصيغ الأداء 81
فصل إن قل عدد السند 82
فصل الرواة 84
فصل ومن المهم للمحدث 84
● **الرسالة الخامسة: رسالة في أصول الحديث 89**
العجماوي في سطور 91
● **الرسالة السادسة: علم الحديث دراية ورواية 99**
عبد الهادي نجا الأبياري 101
علم الحديث دراية 103
الصحيح 108
الحسن 109
الضعيف 111
الموضوع 112
الشاذ 113
المقلوب 113
المعلل 114
المضطرب 114
المرسل 114

المنقطع 114
الموقوف 115
المرفوع 115
المعضل 115
المنكر 115
الغريب 115
العزيز 115
المسلسل 116
المعلق 116
المدلس 116
المدرج 116
المعنعن 116
المتواتر 116
المشهور 117
فهرس المحتويات 124

هذا الكتاب

الكتاب الذي بين أيدينا هو عبارة عن "مجموع 6 رسائل في علوم الحديث" استحسنها المحقق لشهرة رجالها، وعلق عليها بمعلومات علمية حديثة في هذا الباب.

وهذه الرسائل الست مصرية المنبت والدار.

وقد كان عمله في التحقيق على الشكل التالي:

1- جمع هذه الرسائل من بطون الكتب العتيقة القديمة.

2- بعض التعليقات على بعض الصفحات.

3- إرشادات إلى بعض التنبيهات.

4- ترجمة لكل صاحب رسالة.

وهذه الرسائل على صغر حجمها ولطافة قدرها، تضمنت فوائد جلية وإجابات موصلة، فلذا كانت هذه الرسائل جديرة بالعناية والنشر.



أسسها محمد علي بيضون سنة 1971 بيروت - لبنان
Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon
Établie par Mohamad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban

هاتف 12 / 11 / 804810 5 961+
فاكس 804813 5 961+
ص.ب 9424 - 11 بيروت - لبنان
رياض الصلح - بيروت 2290 1107
info@al-ilmiyah.com
e-mail: sales@al-ilmiyah.com
www.al-ilmiyah.com
دار الكتب العلمية
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah

ISBN 978-2-7451-7405-5